

## محضر الجلسة رقم 628

التاريخ: الجمعة 20 ذو الحجة 1429 (19 دجنبر 2008).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد الشرفاوي، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واثنتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الزوال.

### جدول الأعمال:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتجهيزات والتنمية الجهوية حول مشروع القانون المالي رقم 40.08 للسنة المالية 2009.

- الشروع في المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 2009.

### المستشار السيد أحمد الشرفاوي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه. السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

بعون الله وقوته، نفتتح جلستنا هاته المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2009.

وقبل الشروع في جدول أعمالنا، يحضر معنا في هذه الجلسة ضيف وضيف للمغرب، السيد "Joseph Belmont" نائب رئيس جمهورية السيشل "la République des Seychelles" ووزير الشؤون الداخلية والإدارة العمومية والسياحة، وبهذه المناسبة السعيدة ندعوكم للترحيب بالضيف الكبير مشيدين - بالمناسبة - بالتطورات الإيجابية والواعدة التي تعرفها العلاقات بين بلدينا الصديقين، فمرحبا بكم.

إذا سمحتم، نشرع الآن بإذن الله، في هذه الجلسة لمناقشة ودراسة التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2009، ونستهل هذه الجلسة بالاستماع إلى مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية، الذي سيقدم عرضا ملخصا عن التقرير الذي أعده باسم اللجنة، فليفضل مشكوراً.

تفضل السي المقرر.

### المستشار السيد أحمد بنيس، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتجهيزات

#### والتنمية الجهوية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كنت غائبا لظروف استثنائية، ولكن تابعت كتابة اللجنة أعمال هذه اللجنة، ويشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته

هذه اللجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية تتويجا لخم دراستها المعمقة لمشروع قانون المالية رقم 40.08 للسنة المالية 2009، كما وافق عليه - بطبيعة الحال - مجلس النواب.

في البداية، تفضل السيد وزير الاقتصاد والمالية، مشكوراً، بتقديم عرض شامل أمام هذه اللجنة، استعرض فيه ظروف إعداد قانون المالية برسم 2009 ومركزاته الأساسية وكذا مستجداته البارزة، ومن المبادرات الإيجابية التي لن ندع الفرصة تفوت دون أن ننوه بها كمكسب فريد، بالنسبة لجنسنا، هي مبادرة السيد وزير الاقتصاد والمالية في شهر يوليوز 2007-2008 بتقديم عرض، تمحورت مضامينه حول كيفية تنفيذ ميزانية 2008 خلال الستة أشهر الأولى وإعداد وتحضير مشروع ميزانية 2009، وقد أبدت اللجنة - آنذاك - مجموعة من الاقتراحات وجد لها بعض الصدى في ملف مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته.

ولابد كذلك، من تقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسادة المستشارين على حرصهم الدائم وعنايتهم الخاصة بهذا المشروع قانون وما اتسم به انكبابهم على تمحيص مضامينه واستجلاء ثوابته ومتغيراته من جدية ومسؤولية، إدراكاً منهم لطبيعته المنفردة وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

وجدير بالذكر أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا نكتسي - دائماً - طابعاً متميزاً، بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة من ممثلي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي الحرف ومنتخبي الجماعات المحلية، الأمر الذي يشكل قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في شتى ميادين التنمية.

هذا، ويعتمد مشروع قانون المالية 2009، الذي يحرص على التوفيق بين مستلزمات النمو الاقتصادي ومقتضيات التطور الاجتماعي على ركيبتين:

- أولاً، الحفاظ على مستوى نمو مرتفع، عبر تكثيف الاستثمار العمومي وتعزيز القدرة الشرائية بقوة الاستهلاك الداخلي، دعم التصدير، توزيع مصادر النمو، تنويع مصادر النمو عبر تفعيل وتطوير السياسات القطاعية وتحسين مناخ الأعمال.

- ثانياً، إعطاء دفعة قوية لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، خصوصاً في مجال التعليم والصحة والسكن ومحاربة الهشاشة والفقير.

لذلك، فإن توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2009 تنبني على الفرضيات التالية:

- أولاً، نسبة النمو الاقتصادي: تم اعتماد نسبة نمو الناتج الداخلي الخام قدر 5.8% باعتبار سنة فلاحية متوسطة، بارتفاع الناتج الداخلي الخام الفلاحي بـ 3.2% مقابل ارتفاع قدر بـ 6.1% من الناتج الداخلي الخام الغير فلاحي، ولكن بناء على أمطار الخير الأخيرة، تنمي ارتفاعاً - كذلك - لهذا المعدل.

الحالي تستلزم الكثير من اليقظة ومن الحيطة والحذر، تفاديا لأية تأثيرات محتملة، وهو الأمر الذي دأبت عليه الحكومة، حيث تم التعامل بنوع من التوازن مع توقعات الظرفية الحالية. ولتجاوز التأثيرات المستقبلية، أكد السيد الوزير على ضرورة تقوية المناعة لمواجهة مسببات الأزمة.

كما تم التأكيد داخل اللجنة أن السياق التي تتم في إطاره مناقشة القانون المالي ينبغي أن يخضع لمسطرة مناقشة الأهداف والبرامج مع اتجاه الإمكانية التشريعية للبرلمان من التقدم بالتعديل والاقترح وتعميق مسألة مناقشة القوانين الظرفية بهدف ضمان شفافية تدبير المالية العمومية التي تواجه تحديا كبيرا، والحكومة مطالبة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها التحكم في المتغيرات الهيكلية من أجل تخفيض عجز الميزانية في محيط يتميز بتقليل المداخل الجبركية وفي وضعية تتميز بتراجع مداخل الخوصصة وضغط صندوق المقاصة وكتلة الأجور وضعف إنتاجية الشغل.

ودعا بعض المتدخلين إلى ضرورة إعادة الاعتبار إلى المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإعادة صياغة مقوماتها على أسس جديدة، محورها وهدفها المواطن في إطار اقتصاد وطني له من القدرة والمناعة ما يؤهله لتجديد هيكله وتحديثها وضمان قدرته على التفاعل مع المحيط الجهوي وبإشراك القطاع الخاص من تنفيذ البرامج التنموية المطروحة في إطار إستراتيجية مندمجة الحلقات ومفتوحة على المحيط الدولي، تتم بلورتها في مخططات وطنية متوسطة الأمد ضمن ميزانيات اقتصادية وبرامج تعاقدية تتناسب والإمكانات المرصودة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وردا على هذه الملاحظات، أكد السيد وزير الاقتصاد والمالية أن الحكومة أتت بمنهجية واضحة للرد على تحديات الظرفية الحالية، معتمدة المزج بين الإرادة الواقعية للحفاظ على دينامية النمو وعلى الثقة من القدرات المتنامية للاقتصاد الوطني ومستلزمات التنمية البشرية، كما أفاد بأن الاختيارات الإستراتيجية وأولويات المرحلة عززت بإمكانات مالية في مستوى التطلعات والأهداف ستمكن - لا محالة - من الارتقاء إلى عتبة جديدة من النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

وقد رسخت الحكومة التوجه الذي يربط بين دورة الحفاظ على التوازنات الأساسية وتطوير التميز التنافسي معتمدا على الاستراتيجيات القطاعية التي تعطي الوضوح للفاعلين الوطنيين والدوليين في اتجاه تعزيز تموقع المغرب جوهيا، ويبقى من بين أهدافها تطوير مخططات التنمية الجهوية المندمجة في تفاعل وانسجام مع المخططات القطاعية.

وفما يرجع للسياسة الجبائية والإصلاح الضريبي، تمت الإشادة بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة فيما يخص محاربة التملص الضريبي، كما تمت دعوة لتحقيق العدالة الضريبية من خلال تخفيف الثقل على الطبقة الفقيرة والمؤسسة ودمقرطة التوزيع الجبائي على جميع الملمزمين.

ومن جانبه، أكد السيد الوزير أنه - فيما يخص الإصلاح الضريبي - تم الربط بين الإصلاح الضريبي وتحسين الدخل، إضافة إلى تحسين القدرة

- ثانيا، نسبة التضخم: يتوقع المشروع عدم تجاوزها نسبة 2.9% بفضل استمرار بنك المغرب في اعتماد سياسة نقدية أكثر ضبطا للتضخم ومواصلة دعم أسعار المواد الأساسية من طرف الدولة، كما أن ارتفاعات مقرر في الأجور ستمكن من المحافظة نسبيا على القدرة الشرائية للمغاربة.

- ثالثا، توقع فرضية تسويق متوسط سعر البترول ب 100 دولار للبرميل، ومتوسط سعر الغاز السائل ب 300 للطن، وهنا كذلك من الممكن تحسين هذا الوضع بناء على التطورات الحالية التي يعرفها العالم في هذا الميدان.

وعلى أساس هذه الفرضيات الماكرو اقتصادية، يتوقع ارتفاع مداخل الدولة، مقارنة مع السنة الحالية، ب 3% لتصل إلى 180 مليار درهم، بينما سترتفع النفقات ب 7.3% لتصل إلى 202 مليار درهم، وبذلك سيتواصل التحكم في العجز الإجمالي للخزينة الذي لن يتعدى هذه السنة 2.9% من الناتج الداخلي الخام.

ستبلغ، كذلك، كتلة الأجور المتوقعة ما قدره 75.6 مليار درهم، بخلق 4820 منصب شغل إضافي، يقدر المبلغ الإجمالي لموارد الدولة ب 295.9 مليار درهم، تحدد فيه موارد الميزانية العامة ب 240 مليار درهم، حيث ستساهم فيها الضرائب المباشرة ب 72.5 مليار درهم والرسوم الجبركية ب 13.9 مليار درهم ورسوم التسجيل والتبر ب 12.6 مليار درهم، أما مجموع تكاليف الدولة فقد حدد في 308 ملايين درهم، تتحمل فيها نفقات تسيير الميزانية العامة 150.9 مليار درهم، أي بنسبة 50% من التكاليف.

السيد الرئيس،

السيدات السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

شكلت مضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السادة المستشارين، وأبدى السادة المستشارون عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقننات التي جاء بها مشروع قانون المالية وتداعياته السياسية والاقتصادية والمالية، نوردتها، مختصرة فيما ستجدونه مفصلة في الفقرة المتعلقة بالمناقشة العامة في هذا التقرير.

بداية، إن تقديم مشروع القانون المالي 2009، جاء في سياق دولي خاص مرجعه أن الاقتصاد العالمي - كما يعرف الجميع - يعرف أزمة مالية وتحولا مهما في تطور النشاط الاقتصادي ويرجع هذا الدخول إلى أزمة سيولة في نظام البنك الدولي وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، حيث اعتبر البعض أن أسباب الأزمة المالية العالمية ترجع إلى سيطرة الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات الحقيقية والدائمة.

من جهته، أكد السيد وزير الاقتصاد والمالية، أن الوضع المالي والاقتصادي بالمغرب لم يتأثر - لحد الآن - بمخلفات الأزمة، وهو الشيء الذي تؤكد المؤشرات الاقتصادية الحالية، إلا أن المعطيات الإيجابية للوضع

- خلق إطار تعامل تشاركي مبني على الثقة ما بين الإدارة الجمركية المغربية وباقي الإدارات الجمركية، وبينها وبين القطاع الخاص.
- تخفيض رسم الاستيراد على مجموعة من مواد الصناعة وإخضاع مواد أخرى لرسم استيراد أدنى بنسبة 10%.
- تمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود والفقراء المصابين بأمراض القلب والشرايين من الاستفادة من خدمات جمعية الأعمال الخيرية لعلاج أمراض القلب والشرايين.
- تشجيع خدمات السكن الجماعي وتمكين المقاولات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة في هذا المجال، لاسيما في المدن الجامعية الحديثة أو المرتقب إحداث جامعات بها مستقبلا.
- إخضاع قطاع السلفات الصغرى لسقف محدد لنسب الفائدة، على غرار القروض التجارية الأخرى، علما أن هذا القطاع يفرض على المواطنين نسب فوائد مرتفعة جدا، تتجاوز - بكثير - أسعار الفائدة المعروضة من طرف باقي البنوك المغربية.
- تشجيع دعم المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- دعم المقاولات المتوسطة والصغرى، وتعزيز مساهمتها في المداخل الضريبية.
- تفعيل العمل الاجتماعي والتربوي والرفع من قدرة دور الطلبة والطالبات في تأطيره، دعما للتوجيهات الملكية في مجال محو الأمية والتعليم المنتج.
- تشجيع الفئات الاجتماعية الوسطى، كالمهنيين والحرفيين على اكتساب عقود تأمين، بما في ذلك من رفع المستوى من الادخار المؤسساتي، وتمويل الاقتصاد الوطني.
- الزيادة في مبلغ الخصم من أساس الضريبة برسم المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل وتمكين الفئات الواسعة من المأجورين من الاستفادة من هذا الحفض، وبالتالي تدعيم المجهودات الرامية إلى التخفيض من الضريبة على الدخل.
- حصر الخلافات الناتجة عن تقدير ثمن البيع، مع تحقيق مبدأ التساوي أمام القانون، وضمان حق الملزمين، في سياق قاعدة الإعفاء من الضريبة على الدخل ليشمل شريحة أوسع من صغار الموظفين والأجراء الذين تراجع قدرتهم الشرائية بسبب غلاء المعيشة، للرفع من قيمة الحفض من الأعباء العائلية.
- إعفاء مجموعة من المواد الاستهلاكية الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة.
- إعفاء الخدمات من طرف مؤسسة محمد السادس لإنعاش الأعمال الاجتماعية التربوية والتكوين من الضريبة على القيمة المضافة، وذلك تشجيعا للخدمات الاجتماعية التي تقدم إلى أسرة التعليم.

الشرائية للمواطنين، خاصة الفئات المعوزة وذات الدخل المحدود والتي ستستفيد من إعفاء ضريبي، إضافة إلى إجراء التخفيض في السعر على الضريبة على الدخل والذي سيتم على مرحلتين.

وجدير بالذكر أن البعد الاجتماعي للميزانية قد استأثر باهتمام كبير أثناء المناقشة العامة، حيث تم اعتبار أن البرنامج الاستعجالي لقطاع التعليم، وهو مخطط استراتيجي سيحدد مسار ومستقبل التعليم بالمغرب على المدى البعيد، ويهدف إلى التخفيف من العبء المالي للدولة في تمويل المنظومة التربوية. وفي هذا السياق، تم الاستفسار على الإجراءات المتخذة في إطاره، وإن كان يمكن من إنفاذ أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين والقضاء على ظاهرة الهذر المدرسي والاهتمام بالعنصر البشري، باعتباره أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أكد بعض المتدخلين أن الإشكال الذي عرفه قطاع الصحة يرجع إلى ضعف التسيير والتدبير وقلة الموارد البشرية وغياب الحكامة الجيدة للارتقاء بالمجال الصحي. وفي هذا الإطار، أكد السيد وزير الاقتصاد والمالية أن هناك دينامية على المستوى الاجتماعي، بفضل المنهجية المتبعة، خاصة في قطاع التعليم، من خلال ربطه بالبحث العلمي لتحسين جودته، وهي نفس الحركة التي عرفها - أيضا - قطاع الصحة الذي أصبح يتوفر على إمكانيات خاصة، ملحا على ضرورة تسريع وتيرة الإصلاح ومعتبرا أن المسألة هي مسألة إدماج لإنجاح مشاريع وإصلاح سياسات.

هذا، وقد شملت المناقشة، كذلك، مجموعة من القضايا والإشكالات القطاعية، من قبيل أوضاع قطاعات السكن والعالم القروي والسياحة والصناعة وإشكالية الاستثمار والأوضاع التي تعيشها بورصة القيم، إلى غير ذلك من الاستفسارات والإشكالات القطاعية، التي ستجدونها كلها مفصلة ومرفوقة بأجوبة السيد وزير الاقتصاد والمالية، ضمن فقرة المناقشة العامة للتحليل الذي بين أيديكم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارون،

إن القضايا الكبرى التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مشروع قانون المالية، تمت ترجمة مواقف السادة المستشارين إزاءها في إطار مقترحات تعديلات تقدمت بها كل من الحكومة بتعديل واحد، فرق الأغلبية ب 16 تعديلا، قبل منه 11 تعديلا، فرق المعارضة 49 تعديلا، قبل منه 3 تعديلات، والتعديلات كلها جاءت بصيغة جميع أعضاء اللجنة، والمجموعة العالية أو المهنية ب 9 تعديلات، لم يقبل منها أي تعديل. ولقد انضبت هذه التعديلات حول مواضيع مختلفة، إلا أن المادة 7 من مشروع القانون المالي والمتعلقة بالمدونة العامة للضرائب استأثرت بالنصيب الأكبر منها، وترمي هذه التعديلات إلى مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- إخضاع بعض الأنشطة للضريبة على القيمة المضافة بسعر مخفض عوض السعر العادي.

- حذف الاستفادة من الإرجاع بالنسبة للمنشآت المصدرة للمعادن المستعملة من أجل ضمان تزويد السوق الداخلية بالمعادن المستعملة والملاءمة مع الضريبة على الشركات.

- إعفاء جميع الأدوية المخصصة لمعالجة الأمراض المزمنة من الضريبة على القيمة المضافة.

- تعميم الاستفادة كل الجمعيات غير الهادفة للحصول على الربح من واجبات التسجيل.

- تنظيم وتقييم المساطر فيما يتعلق بالنزاعات الضريبية بين الملمزم وإدارة الضرائب.

- تمكين الشركات الحاصل لها عجز من الاستفادة من التدبير التحفيزي، المتعلق بالتخفيض من الضريبة بمبلغ يساوي نسبة 20% من الزيادة في رأس مالها، وذلك قصد التخفيف من الضغط الجبائي على هذه الشركات وتقوية هيكلتها المالية.

- تمكين الجهات من موارد مناسبة قصد القيام بالأدوار التي كانت منوطة بالدولة في إطار الهوية واللامركزية تطبيقا للخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد المسيرة الأخير.

- إحداث حساب خصوصي كصندوق للتكافل العائلي تطبيقا لمقتضيات مدونة الأسرة.

- رفع الاعتمادات المرصدة لصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وقصد صادقت اللجنة على مواد المشروع بمختلف أبوابه وأجزائه وكذا المشروع برمته وفق النتيجة التالية:

الموافقون = 10؛

المعارضون = 6؛

المتنعون = لا أحد.

وشكرا على إصغائكم، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد مقرر لجنة المالية والتجهيزات.

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارون المحترمون،

إذا سمحتم، الآن، نفتح باب المناقشة العامة، وأعطي الكلمة في بدايتها

للسي إدريس مرون، رئيس الفريق الحركي.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

أثناء الجلسة التي عقدناها مع مكتب المجلس، كنت طلبت ما تتدخلش اليوم، نتدخل حتى لنهار الاثنين صباحا.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

إن شاء الله، شكرا.

إذن أعطي الكلمة للسيد المعطي بنقدور، رئيس فريق التجمع والمعاصرة، فليفضل مشكورا، تفضلوا أ السبي الحاج.

**المستشار السيد المعطي بنقدور:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع والمعاصرة لأسط أمام حضراتكم موقف فريقي من مشروع القانون المالي لسنة 2009 والتدابير المزمع إعمالها بهدف أجرأة وتطبيق مضامينه ومقتضياته.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كانت - دائما - أطوار مناقشة مشروع القانون المالي مناسبة سانحة للبرلمان، ومن خلالها للرأي العام الوطني، للاطلاع عن كثب عن التوجهات الحكومية الكبرى واستراتيجيتها المستقبلية لمدة سنة كاملة، لذلك فقد شكلت هذه الوثيقة على الدوام خريطة طريق لأي اختيار حكومي، ومحطة لمساءلة الحكومة واختبار صدق توجهاتها ومراميها، ومن تم فقد أحيطت مناقشة مشروع القانون المالي بكثير من الضمانات والضوابط الدستورية والقانونية على حد سواء.

فتأسيسا على ما سبق، سأحاول أن أناقش مقتضيات مشروع القانون المالي لهذه السنة، سواء من خلال المرجعيات التي اعتمدها والأهداف التي سطرها، مروراً بالآليات والوسائل التي اعتمدها لبلوغ هذه الأهداف والمرامي. فارتباطا بالمرجعيات التي تم اعتمادها في إعداد مشروع القانون المالي لهذه السنة، يتضح بجلاء وضوح الرؤى لدى الجهاز الحكومي وانسجام مكوناته وأطرافه، ذلك أن المشروع المعروض على أنظارنا، اليوم، يصير وفق المرامي والأهداف التي سطرها البرنامج الحكومي.

ويمكن تلخيص أهم التوجهات من خلال مواصلة إنجاز الإصلاحات القطاعية الهيكلية والاستقرار في الأوراش الكبرى ودعم القوة الاستقطابية للبلاد، فيما يخص الاستثمارات وتشجيع المقاولات والمبادرات واعتماد إستراتيجية محددة للنهوض بالقطاعات الواعدة وتوفير شروط التنمية البشرية المستدامة ومحاربة الفقر والهشاشة وتفعيل سياسة القرب.

فانطلاقاً من هذه المرتكزات، تم اعتماد مقاربة في هذا المشروع، وذلك في محاولة جريئة للتوفيق بين طرفي معادلة قوامها، من جهة، الحفاظ على

درهم كدعم مالي مباشر للأسر المعوزة لضمان استمرار تدرس بناتها وأبنائها. وفي نفس السياق تم الرفع من الاعتمادات المخصصة لقطاع التكوين المهني بنسبة 34%، بهدف جعله أكثر انسجاما وملاءمة وتجابوا مع حاجيات سوق الشغل وتحديات الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص القطاع الصحي، فقد سجلت الاعتمادات المخصصة له زيادة بنسبة 20%، حيث رصد لهذا القطاع 9,7 مليار درهم، بهدف مواصلة توسيع مجال التغطية الصحية وتفعيل برنامج المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة.

وفي نفس التوجه الاجتماعي الصرف، فإننا نسجل للمشروع حسنة إعفائه للأدوية المخصصة لمعالجة داء السرطان والتهاب الكبد من الخضوع للضريبة على القيمة المضافة.

كما نمن رفع الغلاف المالي المخصص للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من 2 مليار درهم إلى 2.25 مليار درهم برسم سنة 2009، خاصة لما حققته على أرض الواقع من أهداف نبيلة في مختلف ربوع المملكة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى النهوض بقطاع السكن وتفعيل البرنامج الخاص بالسكن الاقتصادي، فقد انخرطت الحكومة في مجهودات جادة لتعبئة أراضي الدولة والتخفيف من تكلفة إنجاز الوحدات وتوفير عرض يتلاءم مع القدرة التمويلية للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط، مع الحفاظ على الامتيازات الضريبية وتوسيع قاعدة الضمان.

ودائماً، في نفس التصور الإيجابي للمشروع، فإننا نسجل - بارتياح شديد - رفع الدعم المخصص لفائدة قطاع الجالية إلى 50%، وذلك انسجاماً مع أواصر الصلة والتلاحم التي تربط هذه الفئة العزيزة من أفراد الشعب المغربي مع وطنها الأم.

ولذلك، ستتم الاستجابة لأهم مطالب هذه الشريحة من أبناء الوطن، فيما يخص الخدمات الاجتماعية المرتبطة بظروف الاستقبال وتعليم اللغة لأبنائها في المهجر، فضلاً على الحفاظ على الدين الإسلامي وثوابت الهوية الوطنية.

وفي إطار تعزيز الخيارات الجهوية وترسيخ الديمقراطية المحلية وتحقيق نمو متوازن لمجموع التراب الوطني، فقد تم رصد مبلغ 16.4 مليار درهم لفائدة العالم القروي، أي بزيادة 38%، مقارنة مع السنة الفارطة، وذلك بهدف تعزيز سياسة القرب الاجتماعي وتأمين استقرار السكان جھويا ومواصلة إنجاز أشغال تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب ودعم الأنشطة المدرة للدخل، وتشجيع التعاونيات والمبادرات الاستثمارية.

حضرات السيدات والسادة،

إن نبل الأهداف المتوخاة والطموحات المعبر عنها في المشروع المالي لا ينبغي أن تحجب عنا مجهودات الحكومة بخصوص السبل والآليات التي اعتمدها لبلوغ هذه الأهداف ومدى واقعيتها وقدرتها على رفع النمو في ظل اقتصاد دولي يتخبط تحت تأثير ضغط الأزمة وهاجس الركود والإفلاسات

وتيرة نمو مرتفع، ومن جهة أخرى، إعطاء دفعة قوية للتنمية البشرية، وخاصة في أبعادها الاجتماعية. كل هذا في ظرفية اقتصادية دولية صعبة يخيم عليها هاجس الأزمة والاكتماش من قبل شركائنا الاقتصاديين، وبالرغم من هذه المعطيات الموضوعية والتي أضحت تتداخل فيها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فقد استطاع هذا المشروع، بفضل جرأة وواقعة تقديراته، أن يحافظ على مقومات التوازن الماكرو اقتصادي، دون تغيير الجانب الاجتماعي الذي أضفى بشكل حجر الزاوية ويحل مرتبة الصدارة في صلب الأولوية الحكومية.

أما على مستوى آخر، فإن جرأة مشروع القانون المالي وصلابة الأرضية التي اعتمدها كمنطلق لتحقيق أهدافه ومراميه، لم تمنعه من توخي الحذر والواقعية إزاء مجموعة من الفرضيات التي اعتمدها، ومن تم، فقد تم التعامل مع هذه الفرضيات بكثير من اليقظة والنسبية التي أصبحت تقتضيها الوضعية الاقتصادية الدولية المتميزة بطابع عدم الاستقرار وهاجس الركود. ففي هذا الإطار انطلق مشروع القانون المالي لسنة 2009 من الفرضيات الآتية، والتي لا تخلو من حذر ويقظة، ترتكز على أسس واقعية وواعدة:

- نسبة النمو في حدود 5.8%.
  - نسبة التضخم في 2.9%.
  - نسبة العجز في حدود 2.9% من الناتج الداخلي الخام.
  - مستوى سعر البترول 200 دولار للبرميل.
  - مستوى سعر الغاز 800 دولار للطن.
- حضرات السيدات والسادة،

إذا كان مشروع قانون المالية لسنة 2009 - كما بينا ذلك في البداية - جاء يعتمد على مرجعية صلبة وفرضية اقتصادية حذرة، فإن الأهداف التي يتوخى تحقيقها تبقى هي الأخرى جد طموحة، سواء من حيث أهميتها أو نوعية الاعتمادات المرصودة لتحقيقها، مما يجعلنا نعتقد - جازمين - أن هذا المشروع سيشكل نقطة تحول إيجابية نحو تعميق الاختيارات الإستراتيجية.

كما لا يخفى على حضراتكم، أيها السادة، فإن البعد الاجتماعي شكل النواة الصلبة للمشروع، حيث ظل حاضراً بقوة في مختلف الاعتمادات المرصدة للقطاعات الوزارية المعنية، وبذلك فقد تم رفع الغلاف المخصص للقطاعات الاجتماعية بما يناهز 12 مليار درهم، أي بنسبة 53% من مجموع الاعتمادات المفتوحة قصد معالجة التراكمات ولتدارك الخصاص التي عرفته هذه القطاعات، في إطار سياسة التقويم الهيكلي وسعي الحكومات المتعاقبة للتخفيف من وطأة المديونية الخارجية على حساب الخيارات الاجتماعية والمطالب الشعبية.

وهكذا، تأتي على رأس القطاعات الاجتماعية المستفيدة من المقترضات الحالية للمشروع قطاع التعليم، حيث خصص له تكلفة مالية تصل 43 مليار درهم في إطار تفعيل البرنامج الاستعجالي لتسريع وتيرة الإصلاحات وتدارك التأخير في تنفيذ نطاق التربية والتكوين، كما تم رصد 450 مليون

المتلاحقة لكبريات المصارف والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية والدولية.

وهنا، مرة أخرى، فإننا نسجل - بارتياح - صلابة ومتانة مقومات اقتصادنا الوطني ويقظة الجهاز الحكومي، حيث عمد في مبادرة استباقية إلى تقوية مناعة الاقتصاد الوطني والرفع من وتيرة النمو عبر تنوع مصادره وتقوية الطلب الداخلي لتحريك العجلة الإقتصادية.

وفي هذا الإطار، فقد تم إعطاء دفعة قوية لقطاعات عدة كالزراعة والماء والطاقة والفوسفات والصناعة والسياحة والخدمات والتجارة الداخلية والصناعة التقليدية والصيد البحري، كما تم تحسين الإطار الماكرو اقتصادي، من خلال التحكم في عجز الميزانية، وحصره في أقل من 2% من الناتج الداخلي الخام، وتخفيض المديونية إلى 53% وحصص التضخم في حوالي 2.5، كما تم تحسين وضع حساباتنا الخارجية.

أما على مستوى المالية العمومية، فقد وصلت مداخيل الخزينة إلى 127 مليار درهم، أي بارتفاع 18% بفضل التطور الإيجابي للمداخيل الجبائية وبفضل الإصلاحات الضريبية وحسن التدبير والحكامة، فقد تم تكثيف الاستثمار العمومي، حيث من المرتقب أن يصل حجم الاستثمار العمومي إلى 135 مليار درهم سنة 2009 مقابل 115 مليار سنة 2008، أي بزيادة 18%، وهكذا أصبحت الدولة تلعب دورا هاما في الاستثمار وخلق الثروات ولم تعد المؤسسات العمومية في منأى عن الخضوع للنظام الضريبي وكل أنواع المحاسبة والتتبع.

وبالموازاة مع هذه التدابير ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية، تم تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين من خلال مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية ورفع الأجور، حيث من المرتقب أن تصل كتلة الأجور إلى ما مجموعه 75.5 مليار درهم، أي بزيادة 9% بالإضافة إلى الرفع في مبلغ التعويضات العائلية من 150 درهما إلى 200 درهم لكل طفل وتخفيض الضريبة على الدخل، مع تقليص السعر الأعلى من 42% إلى 40% والرفع من الحد الأدنى إلى حدود 28 ألف درهم، وهذا كان موضوع تعديل من طرف أغلبية مجلس المستشارين، مقرونا بوعود من الحكومة، تتعهد فيه بتخفيض نسبة الضريبة على القيمة المضافة وعلى أن تعمل في سنة 2010 على تخفيض الضريبة على الدخل.

من جهة أخرى، فإن ضخ أزيد من 40 مليار درهم في القدرة الاستهلاكية من طرف الدولة، بما فيها 29 مليار درهم المخصصة لسوق المقاصة، سيمكن - لا محالة - من دعم قوة الطلب الداخلي والحفاظ على وتيرة الإنتاج والتوزيع والاستثمار.

وفيما يرجع لصندوق المقاصة، فإننا ننتظر من الحكومة أن تعيد النظر في طريقة تدبير هذا الصندوق الاجتماعي، لأن غايته دعم الطبقة الفقيرة فيما يخص المواد الأساسية، وقد لاحظنا عدم استفادتها منها مباشرة وبطريقة هادفة، إذ لا يعقل أن يستفيد من هذه الحماية الاجتماعية الطبقة الغنية

على حساب الفقراء. وتساءل، كذلك، أن أكثر من نصف هذه المساعدة الخاصة بالمواد النفطية يستفيد منها بعض المؤسسات العمومية الكبرى والمنتجة كالمكتب الوطني للفوسفات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، إلى آخره من المؤسسات الهامة والرائدة.

إن الغاية من تدخل الدولة هي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين عبر استقرار الأسعار، فأين يتجلى العامل الاجتماعي، حين تستفيد من هذا التدخل المكاتب والمؤسسات العمومية؟

حضرات السادة،

ارتباطا بالجانب الاستثماري، فقد تم دعم القدرة التصديرية والتنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، سواء من خلال تبسيط مساطر التجارة الخارجية واحداث صندوق لدعم الصادرات بمبلغ 500 مليون درهم، وهنا نطرح سؤالاً: هل المغرب يلي جميع الطلبات الخاصة بأسواق دول الاتحاد الأوربي وغيرها؟

كما يندرج في هذا السياق، كذلك، إقدام الحكومة على الرفع من نسبة تخفيض الضريبة على الشركات من 10% إلى 20% في حالة الزيادة في رأس المال، مع تمديد مدة الاستفادة من التخفيض إلى غاية 31 دجنبر 2010، وكذا تخفيض واجبات التسجيل المستحقة على عمليات تأسيس تلك الشركات والزيادة في رأسها بسقف ألف درهم.

هذا، فضلا على العمل على إصلاحات الأنظمة الأساسية للغرف المهنية لتمكينها من القيام - بشكل أكثر فعالية - بدورها الدستوري في انسجام وتنسيق تامين مع الإستراتيجية القطاعية الجديدة وتحديث اختصاصاتها وهيكلها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نستلهم من خطب صاحب الجلالة، نصره الله، ما ننير به طريقنا ونشد به عزامتنا وتقوي به أعمالنا، ولنا في ذلك أمثلة كثيرة. إن حبه لهذا الوطن ووقوفه الشخصي على جميع الإنجازات وفي جميع الجهات، دعم مادي ومعنوي لكل أعمال هذه الحكومة، ونبراس لها، ولعل خطابات عيد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب وخطاب افتتاح هذه الدورة التشريعية وخطاب ذكرى المسيرة الخضراء، كلها جاءت تحمل رسائل عديدة، أغنت أعمال الحكومة وقوت نقاشاتنا السياسية والفكرية، سواء تعلق الأمر بملف الوحدة الترابية أو فيما يتعلق بالملفات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الإعلامية، وأكد، حفظه الله، على أن أساس نجاح أي إصلاح يكمن في ترسيخ الثقافة والمصداقية والتحلي بالأمل والعمل والاجتهاد وعدم الانسياق لنزوات التئيس والتشكيك والعدمية، خاصة في الظروف الصعبة.

وفيما يتعلق بقضية الوحدة الترابية، فقد أكد الخطاب الملكي تشبث المغرب بأرضه وشعبه ووحدة صفه، وفي ذلك الوقت مواصلة نهج اليد الممدودة، بهدف إصلاح ذات البين وترسيخ الثقة بالحوار والمصالحة

النافع والسكن اللائق، وهو نهج جديد لتجاوز الوضع الاجتماعي بثقافة جديدة لتدبير هذا الملف والتخفيف من العبء الاجتماعي.

إن ازدهار الطلب الداخلي مرهون، كذلك، بالقدرة الإنتاجية، والطلبات الخارجية وبمدى تصاعد القدرة الاستهلاكية الداخلية وصعودها أمام التوقعات التي تشير إلى هبوط حجم التجارة الدولية بنسبة 2.1% في العام القادم، في حين أننا نأمل أن يستفيد المناخ الاقتصادي في هذه الشهور الأخيرة من التحولات التي طرأت على العديد من العوالم الخارجية، بما في ذلك تسجيل تساقطات مطرية همت مختلف أنحاء المغرب، ثم، كذلك، تراجع أسعار البترول بأكثر من 50%، وهو ما سيخفف من قيمة الواردات ومن الأعباء التي يتحملها صندوق المقاصة، وكذا الارتفاع النسبي لسعر الدولار، سيرفع من قيمة صادرات المكتب الشريف للفوسفات.

إن من شأن هذه العوامل خلق ظرفية ملائمة - بل واستثنائية - قد تساعد على التخفيف من الانعكاسات السلبية للأزمة المالية التي تحولت تدريجياً إلى أزمة اقتصادية، أثرت سلباً على القدرة الاستهلاكية في بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر أول زبون للمغرب وسيؤثر - لا محالة - في قدرة النسيج الاقتصادي الوطني ويحد من قدراته على التأقلم مع تقلبات العرض والطلب في الأسواق الدولية ومع تقلبات سعر صرف العملة.

إن تضريب رواتب الزمان والمعايشات، موضوع ندعو فيه إلى تعميق النقاش، لأنه ليس راتباً أو أجراً، وإنما هو استرجاع لتوفير سنوات في إطار التكافل والتضامن بين الأجراء والعاملين والمنظومة الضريبية، لا تخضع إلا جزء منه للضريبة على الدخل، ربما إحساساً منها بعدم أحقية إخضاعه للتضريب، لكونه مساهمة ذاتية وليس بأجر.

حضرات السيدات والسادة،

مهما تعددت المعوقات والسلبات، فإن واقع الحال يوحي أن المغرب يتوفر على فرص هامة لتعزيز مناعته للتخفيف من تأثيرات الأزمة، إذا ما أحسن استغلال موقعه واستغلال مكناته وما يتوفر عليه من اتفاقيات دولية ومناطق للأوفشورينغ وميناء من حجم الميناء المتوسطي وصرامة مكتب الصرف ومناعة الأبنك المغربية، كلها إيجابيات تشجع العديد من المستثمرين الأجانب على العمل في هذا المناخ المطمئن إلى حد ما، ومن بين الأعمال المطمئنة والمشجعة، كذلك، مبادرة ملك البلاد، نصره الله، والتي جاءت لإذكاء روح الحيوية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية عبر المشاريع التي يسهر، حفظه الله، على تنفيذها، سواء متعلقة بالتنمية البشرية أو تلك التي تكون محفزة للاقتصاد أو مواصلة مسلسل التصنيع أو دعم برامج الإسكان وتنمية السوق العقاري أو التي جاءت لإعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي عبر برنامج المغرب الأخضر.

إن تنوع هذه الأنشطة يؤكد تنوع المجالات التي يمكن للمغرب أن يوظفها للتخفيف من تداعيات الأزمة.

الشاملة مع الأطراف المعنية بقضية الصحراء المغربية، كما أعلن، حفظه الله، أن المغرب سيواصل اتخاذ المبادرات الصادقة في التجارب مع كل الإيرادات الحسنة، من أجل تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية وإقامة شركات بناء مع هذا البلد الجار والشعب الشقيق.

أجل، إنها رهانات الشعوب المغربية التواقفة إلى الحرية والنماء، مهما كانت الخلافات الثنائية، إذ ليس مبرراً ومعتقلاً أن يستمر بلد منا في عرقلة اتحاد المغرب العربي، أو أن يعتقد على أن بدونه لا يمكن ربط جسور التعاون في زمن التكتلات الاقتصادية، وفي زمن العولمة والمنافسة وغزو الأسواق العالمية.

لقد ظل مشروع الاتحاد المغربي محنطاً مشلولاً رغم آمال شعوبه ومحصوراً في لقاءات سياسية معدودة، بين برلمانات الدول المغربية، والتي تبقى توصياتها في الرفوف، ونحسر لتعنت وتصلب مواقف البعض، التي لم تهرز غيرها لا التكتلات العالمية ولا الاتحادات الجهوية أو الإقليمية.

إننا نعتقد أن بلدان المغرب العربي تتعرض إلى عقاب جماعي في ظل هذا الوضع المتشنج، أمام تزايد نجاحات التكتلات الجهوية والإقليمية بين دول العالم. هذا العقاب الذي لا تستحقه شعوبنا وينتافي مع تطلعاتنا وتاريخنا ومستقبلنا المحتوم عليه بالتعاون المشترك.

وإلى حين تغلب مصالح شعوبنا على بعض الحسابات الضيقة، فإن المغرب ماضٍ في بناء مستقبله وافتتاحه. إن المغرب - كما قال الحسن الثاني رحمه الله - شجرة شائخة، جذورها في إفريقيا، وأغصانها ممتدة في أوروبا، وإن افتتاح المغرب، بكل مكوناته، مكنه من شخصية متميزة، تنجح إلى السلم والحوار والتعاون، كما تنجح إلى كسب رهان بناء مستقبل متقدم وزاهر، وإننا نثمن رفض المغرب لأي محاولة أو مساومة تمس وحدة ترابه الوطني، والمغرب يواصل الجهود التنموية الجبارة لفائدة مواطنيه المرابطين بالصحراء المغربية والعمل على توفير ظروف العودة الحرة للصحراويين المغتربين والمحتجزين حيثما كانوا ورفع المعاناة عنهم وضمان الحياة الآمنة الكريمة لهم في أحضان الوطن الواحد. وفي آن الوقت، فإننا نسجل - بارتياح عميق - مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب لحل مشكل الصحراء المغربية والدعم الدولي المتنامي لأحقية المملكة المغربية في سيادتها على صحرائها وبعدم واقعية وهم الانفصال.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان المغرب قد نجح في تصحيح الاختلالات الماكرو اقتصادية، فإن القطاعات الاجتماعية هي التي أدت ضريبة هذا النجاح، فإن مبادرة جلالة الملك محمد السادس لتأسيس صندوق الحسن الثاني للتنمية وتفعيل مؤسسة محمد الخامس للتضامن، كإطارين يهدفان إلى التأثير في الفعل الاجتماعي كانت مصدات قوية لوقف النزيف الاجتماعي وإذكاء الحماس فيه، وكانت دعائم أساسية لفلسفة إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي وضعت لها أولويات أربعة وهي: الشغل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم

حضرات السيدات والسادة،

إن دعوة صاحب الجلالة إلى إطلاق مسار جمهورية متقدمة ومتدرجة لتشمل كافة مناطق المملكة - في مقدمتها جهة الصحراء المغربية - لتعد أكبر دفعة لتنمية حقيقية وشمولية متوازنة ومتوازنة لمحو الفوارق وتدارك التأخير بهدف التوزيع العادل والمشاريع والموارد، ومن أجل تدارك السلبيات التي نتجت بفعل سياسة إعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى وبأقل تكلفة، وهو ما كان سببا، كذلك، في تفاقم الفقر والتمهيش والعزلة، وهو ما أفرز المغرب المنتج والمغرب الغير منتج.

إن مشروع الجهوية خريطة جديدة للطريق، له أهدافه ومركزاته ومقارباته، ترمي كلها في التدبير الديمقراطي لشؤون وقضايا المواطنين بالجهات عبر القرب للمؤسساتي والتنموي، وهو كذلك ترسيخ للحكومة الجيدة المحلية من أجل تفعيل تنموي للجهات المندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وعلى أساس ثلاث مرتكزات، هي: الوحدة والتوازن والتضامن.

حضرات السيدات والسادة،

من الإيجابيات، كذلك، التي حباننا الله بها للتغلب على مشاكل هذا الشعب المكافح وتنتقل إلى غد أفضل وتوافق ليعيش مستقرا هادئا ومكرما في رحاب جلالة الملك، نصره الله، هي حصول المغرب على وضع متميز ومتقدم مع الإتحاد الأوروبي، وهو حدث تاريخي له دلالات عميقة ونتائج علاقات وروابط تقليدية جمعتنا عبر سنين مع دول اتحاد الأوروبي، جاءت كذلك تقديرا واعترافا بعمق الإصلاحات والأوراش المفتوحة في البلاد على مختلف الأصعدة.

إن إطار الوضع المتقدم لم يأت - فقط - رغبة من الطرفين في تبادل المصالح الاقتصادية والمالية، لكنه يترجم أيضا المبادئ والقيم النبيلة المشتركة والمتمثلة في الدفاع عن الأمن والسلام وخيارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والاحتكام لدولة الحق والقانون والأخذ بأسس الحكامة الجيدة والرغبة في خدمة الإنسان، عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

في حين، لازال التفاوض قائما حول المنتجات الفلاحية والصيد البحري، وإننا نأمل أن تشكل خلية برلمانية وحكومية لدعم مكانة المغرب وإبراز خصوصياته والدفاع عن مصالحه وإشراك الفاعلين الاقتصاديين من كل المشارب والهيئات التشاورية، وعلى رأسها مجلس المستشارين، بفعل خصوصياته لتكوين هيكله.

إنها، بالفعل، محام جديدة ستضاف إلى جانب انشغال واختصاصات مجلس المستشارين، لذا يجب أن نبادر إلى دفع هذا المجلس إلى الإسراع في الالتحاق باللجنة المشتركة مع مجلس النواب المغربي والأوروبي، بغرض تعزيز العلاقات بين المؤسستين التشريعتين. وإننا - في فريق التجمع والمعاصرة - نعتبر أن الحكومة، بهذه الإستراتيجية، عبرت عن الحداثة في تدبير الشأن العام، لاعتمادها على المنهجية العلمية وسلك إستراتيجية نافعة ومنتجة وفاعلة لتحديث أساليب هذا القطاع.

وعموما فإن التفكير في وضع برنامج علمي والتفكير في وضع وكالة خاصة له، تكون بمثابة مكتب للدراسة والتسيير والتأطير، ليعتبر نموذجا راقيا وحديثا في التسيير والتدبير العصري.

اسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة، أن أشير أن المغرب سيعرف أزمة مائية، وهو ما أشار إليه تقرير الخمسينية والاستكشافية العلمية، وإنه - بالفعل - سيهدد مستقبل الفلاحة وسنعيش أزمة من نوع آخر أعظم شأنًا وتأثيرًا. إنها ندرة مياه السقي، وإنها الثروة الطبيعية، وإننا اليوم نعيش شبه بوادر هذه الأزمة، بدأت تظهر في جهة سوس ماسة درعة، ولقد عودنا برلمانو سوس ماسة درعة - دائما - باليقظة والنصح والاستباق إلى الأحداث، وذلك بمساعدة الحكومة ومدتها بدراسات، كما هو الشأن بالنسبة لميناء سيدي إفني ومشروع الطريق السيار مراكش أكادير، واليوم ها هم - مشكورين - أثاروا انتباهنا إلى هذا المشكل بشكل استباقي ووضعوا أمانا وأمام الحكومة دراسة لمشروع تحلية مياه البحر، وبدورنا نرجو من الحكومة إعطاء اهتمام لهذا الموضوع، وأن تأخذ بجدية ومسؤولية دراسة هذا الملف.

والحديث، هنا كذلك، يجزني، ونحن في مجلس المستشارين، إذ نشير إلى الأضرار التي لحقت بالمقاولات في مدينة طنجة والناظور من جراء الفيضانات، فإن الأمر يستدعي من الحكومة، كذلك، التسلح باليقظة والإستباقية، لأن المغرب عرف تحولات مجالية في المناخ، وهذا الموضوع، إذ يسترعي اهتمامنا، فإنه يدعونا إلى المطالبة بمراجعة قانون التعمير وملاءمته مع التغييرات المجالية، ويدعو الحكومة، كذلك، إلى إحداث صندوق لمواجهة الكوارث الطبيعية، ويدعونا، كذلك، إلى وضع تشريعات قانونية للتأمين ضد الإلتاقات والأضرار التي تحدثها الفيضانات، وإن تدخل الحكومة للتضامن مع المقاولات المتضررة كان دون حجم الحدث وحجم الأضرار.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب - بالفعل - يعيش دينامية متنوعة في العديد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسيواجه العالم والمغرب، كذلك، سنة صعبة، مؤشرات ومعطيات غير مطمئنة، وإن عدم تخوف المغرب من هذا المستقبل المربب ليس انتقاصا من خطورة الأزمة، ولكنه تبصر بالوضعية الراهنة للظرفية العالمية المتقلبة التي تدعو إلى التحلي بالحكمة وعدم التسرع والاعتماد على النفس.

حقيقة، إن تداعيات الأزمة العالمية أضرت باقتصاد الدول النامية، والأكد أن هذه العدوى قد تصيب المغرب، ولكنها ستنقى - لا قدر الله - أزمة مالية ولن تكون أزمة في التفكير والبحث لإيجاد حلول واقية، تخفف من وطأة الأزمة، ولا أدل على ذلك من قول المغفور له، الحسن الثاني، رحمه الله، عندما تعرض المغرب للجفاف في بداية 80، قال: "إن الجفاف الأعظم هو الذي يصيب العقل".

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا سي المعطي بقدرور، رئيس فريق التجمع والمعاصرة. وأعطى الكلمة للسي عبد الحق الناري، رئيس الفريق الاستقلالي، فليفضل مشكورا، تفضلوا سي عبد الحق.

### المستشار السيد عبد الحق الناري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على رسوله النبي الأمين.  
السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

أخوتي، إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي، أن أتدخل في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي برسم سنة 2009، مؤكدا في البداية أن تدخلنا يأتي تنجبا لما عبر عنه فريقنا في مجلس النواب، كما أنه يأتي في سياق عمل جدي ومسؤول في إطار الأغلبية، التي نشغل داخلها، كقوة اقتراحية متميزة، بدعم فاعل وبناء للعمل الحكومي، متسم بالموضوعية والإيجابية ونحصر في الفريق الاستقلالي على هذا التوضيح الضروري، حتى يتأكد الجميع أن مجلس المستشارين، بأغلبيته ومعارضته، يقدمون مجهودات نوعية في إطار المهمة الموكولة إليه كجزء من المؤسسة التشريعية، التي تقدم عنها صورة سلبية للرأي العام الوطني، ولا تعكس - مطلقا - المجهود المضني الذي اشتغلنا به داخل اللجان القطاعية، في ظل إكراهات الزمن الضيق، وقيمة المشاريع المعروضة موازاة مع مشروع القانون المالي لسنة 2009.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المالي لسنة 2009 الذي صادق عليه مجلس النواب، أول مشروع تقوم بهيته وتحضيره الحكومة الحالية، وهو مشروع جاء نتيجة مشاورات مكثفة خلال السنة الماضية مع كل الحساسيات السياسية، مما يجعله مستجيبا للطموحات المستقبلية التي نشدها جميعا لوطننا، حيث تضمن العديد من المقترحات والملاحظات التي تقدمنا بها - كفريق استقلالي - في المجلسين، في إطار الأغلبية، وإذا كنا قد سجلنا لدى مناقشتنا لمشروع القانون المالي برسم سنة 2008، أنه يشكل مؤشرا إيجابيا لانطلاقة ناجحة للحكومة لأنه امتاز بأهمية حجم الاعتمادات المرصودة للمجال الاجتماعي، والتجهيز، ولكونه يهيئ البلاد لرفع الكثير من التحديات كجلب الاستثمار ومواصلة الأوراش الكبرى، وتأهيل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنافسية واتفاقيات الشراكة والتبادل الحر، ولكونه يفتح الأفق لتقديم ميزات أكثر جرأة في أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل التوازنات الماكرو اقتصادية لتحقيق ما تطمح إليه بلادنا.

وأكدنا في الفريق الاستقلالي آنذاك، أن ذلك ممكن بتوفر الإرادة السياسية، وتعبئة كل الطاقات ورصد الوسائل الضرورية لمضاعفة مجهودات إرساء قواعد إصلاح وترسيخ مقومات البناء والقضاء على عوامل الإحباط والانتظارية، واعتبرنا ذلك ممكنا في ظل الإجماع الوطني الذي

إن المغرب قادر على تطوير قطاعات تمكنه من تخفيف الأزمة التي قد تلحق بعض القطاعات المنتجة، نتيجة ضعف القدرات الاستهلاكية لدى شركائنا العالميين، وإنه من المعول على جميع الفاعلين السياسيين من حكومة وبرلمان في ظل الظرفية الحالية الترويج للقدرات الاقتصادية والامتيازات الاستثمارية للمغرب، وللإستغلال السياسي لاتفاقيات التبادل الحر التي تم إبرامها مع بعض الدول. ومن هنا نحث مجلسنا الموقر على تفعيل دوره الدبلوماسي، خصوصا في شقه الاقتصادي انطلاقا من موقعنا كممثلين اقتصاديين واجتماعيين للشعب المغربي.

حضرات السيدات والسادة،

في الواقع، إن القيام بقرأة موضوعية لمجمل التدابير المزمع اتخاذها بمناسبة تفعيل مشروع القانون المالي لمن شأنها أن نشعرنا بنوع من الاعتزاز والفخر، بالنظر لحجم المجهودات المبذولة والطموحات المعبر عنها، والتي استحضرت مصالح واهتمامات كل شرائح المجتمع، من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين دون التفريط في مواصلة المشاريع الكبرى أو جاذبية المغرب للاستثمار.

لكل هذه الأسباب، فإننا لا نخفي قناعتنا من كون المغرب دخل في جيل من الإصلاحات البنوية التي تستحضر العنصر البشري والبعد الاجتماعي كأحد أهم عوامل النجاح والتقدم ومعطى، لا محيد عنه، في تحقيق السلم الاجتماعي.

ولهذه الأسباب، نعلن اليوم تضامنا مع الحكومة وتشجيعاتنا لكل المبادرات التي تتخذها، ولنا الثقة الكاملة في قدرة الحكومة على تدبير هذه المرحلة الصعبة، وهي في حاجة إلى تضامنا الكامل.

ومن هذه الخاصية الوطنية التي تتحلّى بها جميع المكونات السياسية، حكومة وبرلمانا، فإننا - في فريق التجمع والمعاصرة - نصوت بالإيجاب لمشروع القانون المالي الإرايدي والذاتي والشجاع الذي يدعو إلى التضامن لمواجهة هذه الظرفية.

وإن تصويتنا، في فريقنا الجديد المنسجم والصادق والرافض لكل الانزلاقات والتجاوزات والخروقات، والساعي إلى إعادة الثقة والمصدقية للمشهد الحزبي وكذا إلى العمل السياسي ببلادنا، لا نريد به أن ننصر على أحد عدديا، بل نريد أن ننصر للمنهجية الديمقراطية لتقوية دور الأحزاب داخل مجتمعنا وتفعيل دور مؤسساتنا التمثيلية، خدمة للصالح العام، دافعنا - في ذلك - رضا الله ورضا الوطن ورضا صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، قائد هذه الأمة والضامن لوحدها واستقرارها والراعي لنائمها والحريص على قدراتها وازدهارها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

يجعل بلادنا قادرة على تحقيق أهدافها في النمو الشامل والمستدام بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، حول ثوابتنا الوطنية المتمثلة في :  
- اختيار الملكية الدستورية نظاما للحكم، قوامه الديمقراطية التي لا رجعة فيها.

- الحفاظ على الإنسية المغربية بمقوماتها الدينية واللغوية.

- ترسيخ قيم المواطنة والحريات وحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، وأساسها الوحدة الشاملة للتراب أرضا وهوية، مؤكدين تمسكنا الكامل بحق المغرب في تحرير مدينتي سبتة ومليلية والجزر التابعة لها، والتشبث بمبادرة الحكم الذاتي كحل نهائي للتزاع المفتعل، لتمكين سكان أقاليمنا الجنوبية من تدبير شؤونهم بأنفسهم، في إطار سيادة المغرب ووحدته.  
السيد الرئيس،

من منطلق التذكير بمواقفنا الثابتة، نؤكد أن المشروع المعروض علينا يتميز بتعامله الإيجابي مع ما قدمناه من مقترحات وملاحظات، مستندا إلى مرجعية إرادية وصادقة ومسؤولة، كما جاء على لسان الأخ وزير المالية، وأزيد شجاعة، خصك تزيد شجاعة مع ذيك الكلمات الثلاث، وهي مرجعية الخطاب الملكي السامي الهام في افتتاح دورتنا الحالية، يوم الجمعة 10 أكتوبر 2008.

ثاني مرجعية هي مرجعية التصريح الحكومي، المقدم أمام البرلمان أواخر أكتوبر الماضي، والذي رسم تعاقدنا واضحا مع منتخب الأمة والرأي العام الوطني قوامه:

- مواصلة برنامج الإصلاحات.

- دعم الاستثمار.

- محاربة الفقر ومحاربة الإقصاء والتهميش.

إن التخلي، السيد الرئيس، عن ثقافة التينيس، رهين بترسيخ ثقافة الحوار والواقعية والموضوعية، التي تتجاوز التمسك بالخطاب السياسي المبني على أن "لا شيء يتحقق"، وكيفينا فخرا - في الفريق الاستقلالي - أن نعتز بقيمة المشاركة الديمقراطية الهامة لمختلف الفئات المجتمعية في مؤتمراتنا الإقليمية، استعدادا لمؤتمرنا الوطني الخامس عشر.

نعم، نحن محتاجون إلى مجهود أكبر، ومحتاجون - أكثر - إلى المصادقية والموضوعية في تقديم المعلومات للرأي العام، والمناسبة شرط كما يقولون، لنجدد دعوة فريقنا لوسائل الإعلام، التي نكن لها كل التقدير والاحترام، لتوخي الدقة والموضوعية والمسؤولية في إطلاع الرأي العام، عملا بمبدأ الخبر مقدس، والتعليق حر.

السيد الرئيس،

إن بلادنا قد قطعت أشواطاً مهمة على مسار تحقيق الديمقراطية وترسيخها، سلوكاً وممارسة، من خلال مبادرات سياسية هامة، كبادرة هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والهيئة العليا للاتصال السمعي البصر والمجلس

الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى للجلالية المغربية في الخارج ومجلس المنافسة وإخراج مدونة الأسرة لحيز التنفيذ، مشكلة ثورة حقيقية في مجال مساواة المرأة بشقيقها الرجل، وأيضاً قانون الجنسية، الذي مكن من حل الإشكالات الاجتماعية والنفسية التي ظلت تؤرق العديد من الأمهات والأسر المغربية ذات الارتباط بالأزواج الأجانب.

إن بلادنا، وهي ماضية اليوم، بعد الارتكاز على المنهجية الديمقراطية في تشكيل الحكومة الحالية، في استكمال المؤسسات الدستورية بتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما أن تنصيب الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، يعد طفرة لإقرار إحدى أهم توصيات الأمم المتحدة وخطوة غير مسبوق في العالم العربي، إضافة لكون بلادنا عرفت تطوراً نوعياً في إعطاء المرأة المغربية مكانتها اللائقة، باعتبار دورها الذي ظل - عبر التاريخ - مرتبطاً بعمق الأحداث الوطنية الكبرى.

وإذا كانت مدونة الأسرة تشكل تحولاً أساسياً في مسارنا السياسي والاجتماعي، فإن إقرار اللائحة الوطنية للنساء، بتوافق مختلف الحساسيات السياسية، عبر ميثاق شرف، يدفعنا - اليوم - إلى مباركة الخطوة الملكية السامية بالدعوة إلى إنصاف المرأة على مستوى تدبير الشأن المحلي، الذي سيمكنا من المساهمة الفعلية بما تتوفر عليه من كفاءة وديناميكية في إعطاء شحنة جديدة للعمل الجماعي باعتباره قطب الرحى في تجسيد مفهوم سياسة القرب.

إن هذه المسارات، السيد الرئيس، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة، مكنت بلادنا - في سابقة مميزة - من إحراز الوضع المتقدم للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي، والذي بذل المغرب مجهودات هامة لبلوغه منذ سنة 2000، بقيادة جلالة الملك، نصره الله، وهو حدث إستراتيجي مهم جداً وتاريخي بالنسبة لبلادنا، لأنه يعني إقراراً واضحاً بنجاحة الاختيارات الإستراتيجية لوطننا، ومصادقية الإصلاحات الكبرى، والمنجزات التنموية، ولعل النتائج الأخيرة التي حصل عليها الوفد المغربي بمدريد لخير دليل على ذلك، وأهني السيد الوزير الأول والسيد وزير المالية والإخوان الوزراء الذين صاحبوه إلى مدريد على النتائج المرضية التي حصلت عليها، السيد الوزير.

السيد الرئيس،

إذا كانت بلادنا قد خطت خطوات إيجابية وجريئة، فلا تزال أمامها العديد من التحديات التي تتطلب مجهودات مضاعفة، خاصة في مجال توطيد المكتسبات المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وضمان كرامة المواطنين والقطع مع كل الأشكال التي تمس صورة بلادنا، والتي يتصبدها أعداؤنا للتشويش على مسارنا الرزين في بناء مغرب العدالة والمواطنة الكاملة ومغرب التنمية الشاملة بقيادة جلالة الملك، الذي أطلق إشارات قوية لتحديث وطننا من خلال تشريجه المستمر، بصدق مع شعبه الوفي، لمواطني الخلل ووسائل العلاج، والذي أكدته الرسالة الملكية السامية بمناسبة

الاحتفال بالذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث قال جلالتة :  
"وإذ نتمن اختيار شعار الكرامة والعدالة للجميع لهذه الذكرى، فإننا لا نعتبره  
مجرد شعار سيرفع في مناسبة، بل مطلباً جوهرياً للإنسانية جمعاء، لاسيما  
منها الفئات والجهات التي تعاني المهانة والقهر والفقر، لنا فإن تجسيده على  
أرض الواقع يقتضي الالتزام الوثيق والانخراط الملموس والنضال الصادق  
للهيوس بالإصلاحات والتغييرات اللازمة بكل حكمة وشجاعة وإقدام".  
انتهى كلام جلالة الملك. وقد شرعت الحكومة - مباشرة - بعد هذه الرسالة  
في تهيئ خطة وطنية حول حقوق الإنسان، تعتمد مقارنة مندمجة وشمولية  
من خلال التعبئة القوية، والمشاركة الفاعلة لكل القطاعات الحكومية  
والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني.

إن المفهوم الجديد للسلطة، الذي دعا إليه جلالتة منذ اعتلائه العرش،  
يتطلب من الجميع مجهوداً أكبر ليصبح حقيقة ملموسة وفيها سلماً لعمق  
التوجه الملكي السامي، كما أننا مطالبون، اليوم وأكثر من أي وقت مضى،  
بإعادة قراءة قانون الصحافة، باعتبارها وسيلة حيوية في توجيه الرأي العام  
ولتجاوز كل الاختلالات التي تشكل عائقاً أمام قيامها بواجبها، في إطار  
المهنية الاحترافية المبنية على توفير ظروف العمل المناسبة، بناء على  
منهجية للتواصل وتوفير المعلومات الضرورية لقيام الإعلام بواجبه على  
الوجه الأمثل وتكريس توسيع فضاء حرية التعبير والرأي بجميع أنواعه،  
وذلك في نطاق سيادة القانون، كما أكدت ذلك الرسالة الملكية في الذكرى  
الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما أننا مطالبون بتفعيل منطوق الدستور المغربي يجعل اللغة العربية -  
باعتبارها لغة رسمية للأمة - مظهراً من مظاهر السيادة والحياة العامة  
وإعطائها، فعلياً، المكانة الطبيعية الأولى التي تحتلها اللغات الوطنية والرسمية  
في جميع بلدان العالم. ودفاعنا عن العربية لا يعني، مطلقاً، رغبتنا في تهميش  
مكونات الثقافة الوطنية، وفي مقدمتها اللغة الأمازيغية، التي نعتبرها مكوناً  
وطنياً لكل المغاربة، وندعو إلى تقوية وجودها على أرض الواقع، باعتبارها  
تشكل رصيذاً تاريخياً مهماً في حياة الإنسية المغربية. وحيناً نوضح هذا  
الموقف، فلأننا نرفض المزايدة في ثوابتنا الوطنية، التي كان لحزب  
الاستقلال، دوماً، موقفاً واضحاً منها، لأن علال الفاسي، رحمه الله، أول  
من دعا إلى إحداث كرسي للأمازيغية بالجامعة المغربية، مستحضراً في  
مرحلة الكفاح الوطني كل أبناء الشعب المغربي الموحد العقيدة والهوية.

إن دعوتنا لجعل اللغة العربية مظهراً من مظاهر الحياة العامة، هو تحرر  
من واقع الاستلاب والتبعية الاستعمارية المرفوضة. إننا ندعو لقيام حياة  
عامة مظهرها مكونات ثقافتنا العربية والأمازيغية، بعيداً عن إهانة تاريخ أمتنا  
بالإصرار على مواصلة استعمال لغة الاستعمار، التي لا تعني - كما قلت -  
إلا الاستلاب الفكري والحضاري. وبالمناسبة نشيد بتفعيل الاتفاق  
لإحداث القناة الأمازيغية خلال سنة 2009، عبر الشركة الوطنية للإذاعة  
والتلفزة المغربية، ونتمن جهود الحكومة لتقوية هذه اللغات في المدرسة

الوطنية بخلق ظروف إنجاح أكاديمية اللغة العربية، والمعهد الملكي للثقافة  
الأمازيغية، بعد قرار إنشائها من لدن جلالة الملك نصره الله، كما نتمن فحوى  
منشور الوزير الأول، الصادر يوم 28 أبريل المنصرم لحث الإدارات على  
استعمال اللغة الرسمية في المراسلات فيما بينها، ومع عموم المواطنين، آمليين  
أن يبادر رؤساء الجماعات المحلية - تطبيقاً للدستور - بإصدار قرارات تلزم  
باستعمال اللغة الرسمية في واجبات المحلات التجارية والصناعية وفي كل  
ظواهر الحياة العامة، ونوجه نداءً صادقاً لكل الأمهات والآباء وجميع أفراد  
العائلات المغربية و المواطنين من جميع الفئات المهنية والاجتماعية لاستعمال  
لغاتنا الأم بالأسبقية من عربية وأمازيغية داخل البيت وخارجه.

نقول هذا، ونحن كنا ولازلنا نشجع الافتتاح على كل اللغات الحية  
المستعملة في المدرسة الوطنية، ك لغات ثانية وثالثة، وفي معاملتنا مع  
الأجانب في الخارج، لأن من سيات المغرب المشهورة الافتتاح، التسامح،  
حسن الضيافة.

السيد الرئيس،

بعد هذه التوطئة التي نعتقد - في الفريق الاستقلالي - أنها ضرورية  
كمدخل لمناقشتنا لمشروع القانون المالي، لأنها تشكل الإطار العام الذي،  
من خلاله، يمكن استيعاب توجهاتنا ومواقفنا تجاه المشروع، نسجل -  
بإيجابية كبيرة - أن المشروع الذي بين أيدينا جعل من الاختيارات  
الاجتماعية مرتكزاً أساسياً، في تكامل تام مع الاختيارات الاقتصادية، مما  
يعطي الانطباع لنوع من الاستقرار الضروري، في ظل معطيات الأزمة  
المالية العالمية التي تعيشها العديد من دول العالم، والتي تعاملت معها بلادنا  
بواقعية مقرونة بالحذر الضروري لمواجهة أي صعوبات محتملة في المستقبل  
على توجهاتنا واختياراتنا الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أنه لا حاجة لنا  
لنعيد مختلف التحليل والخلاصات التي ارتبطت بها هذه الأزمة المالية ولا  
بأسبابها ونتائجها، لأننا جميعاً نعرفها، لا خلاف حول ضرورة مواصلة تمنيع  
بلادنا من كل الآثار المحتملة لهذه الأزمة، عبر إجراءات احترازية تؤمن أن  
الحكومة واعية بها تمام الوعي، واتخذت العدة لذلك.

السيد الرئيس،  
إن مشروع القانون المالي لسنة 2009، وانطلاقاً من مرتكزات القانون  
المالي لسنة 2008، يعتبر تطوراً لمنهجية التدابير المتدرجة في الزمان لمواجهة  
السياسات الهادفة إلى تحقيق ثلاثة أهداف مركزية.

- أولاً، إنعاش القطاعات الاجتماعية؛  
- ثانياً، توفير الشروط الملائمة لنمو اقتصادي قوي ومستدام، يرتكز  
على التأهيل لمواجهة التحديات التي يفرضها الافتتاح والمنافسة، ويجعل من  
بلادنا قاعدة صلبة للاستثمار والتصدير؛  
- ثالثاً، تنفيذ مقارنة مندمجة لتنمية العالم القروي.

وهي العناصر التي استندت إليها القواعد الأساسية، التي بني عليها مشروع القانون المالي لسنة 2009. واعتبارا لذلك، فقد ارتأينا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية التركيز على المحاور التالية:

- أولا، المؤشرات العامة وجوانبها الإيجابية؛

- مسار النمو الاقتصادي ومتطلباته؛

- توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية؛

- المقاربة المندمجة لتنمية الوسط القروي. هذا مهم جدا؛

- ثم الجهوية في أفق المفهوم الجديد الذي حدده صاحب الجلالة نصره الله.

أما فيما يخص المحور الأول، تميزت السنة الأولى من ولاية الحكومة الحالية بإعداد عدد من الاستراتيجيات التنموية بمختلف القطاعات الوزارية، من ضمنها مخطط "المغرب الأخضر" للنهوض بالفلاحة والبرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين والاستراتيجية الوطنية للطاقة، كما أنه تم - ولأول مرة ببلادنا - تأسيس الحوار الاجتماعي، بعقد دورتين خلال شهري أبريل وماي ثم أكتوبر، كما أنه شرع في تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بناء على حصيلة الحوار الاجتماعي بالرفع من التعويضات العائلية وتمكين الفلاحين - ولأول مرة - من الاستفادة من هذه التعويضات وتمكين الموظفين المرتبين في السلام من 1 إلى 9 من الشطر الأول من الزيادة في الأجور، حيث فاقت تكلفة الحوار الاجتماعي 16 مليار درهم، وبلغت تكلفة الإجراءات المتعلقة بتخفيض الضريبة على الدخل 9,5 مليار درهم، وتم رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل من 24 ألف إلى 28 ألف درهم، بعدما دوزنا احنا التعديل الأخير، هذه السنة، بعد تعديلات الأغلبية التي وافقت عليها الحكومة، على أن يصل السنة المقبلة إلى 30 ألف درهم.

إن هذه المؤشرات التي نبرزها على سبيل المثال لا الحصر، توضح، وبكل واقعية، أن هناك توجهات تتمتع بالرزانة للحفاظ على مستوى معدل نمو يقارب 6% على المستوى الاقتصادي، وحصص عجز الميزانية في 2,9%، مما يؤكد أن المؤشرات العامة للقانون المالي الحالي تسير في الاتجاه الصحيح لبلورة التعاقد الذي أعلنته الحكومة مع مختلف الفاعلين في تصريحها الحكومي أمام البرلمان، إذ لا بد لنا من أن نسجل أن ميزانية الاستثمار عرفت مستوى استثنائيا، حيث إن توقعات المداخيل الجبائية المحصورة في 186 مليار درهم سنة 2009، ستتجاوز هذا الرقم بحوالي 16 مليار إضافية، كما أن المشروع المعروض أمامنا اليوم، والذي تضمن أكثر من 30 تدبيرا ضريبيا يهم مختلف المجالات، من ضمنها تمديد إعفاء القطاع الفلاحي إلى غاية 31 دجنبر 2013، تطبيقا للتعليمات الملكية السامية، بني على ثلاث أنواع من الضريبة.

السيد الوزير،

لقد أكدتم في عرضكم أن النشاط الاقتصادي عرف أداء جيدا، بناء على المقارنات التي قام بها السيد الوزير على مستوى تطور القطاعات الرئيسية وأن عدد المشاريع الاستثمارية التي تم اعتمادها من طرف اللجنة الوزارية إلى متم يوليو من هذه السنة بلغت 40 مشروعا، بقيمة استثمارية إجمالية، كلفتها 37 مليار درهم، وهو ما نعتبره - في الفريق الاستقلالي - مجهودا مهما يستحق التنويه.

كما أننا نسجل اعتماد المشروع على مقاربة التوفيق بين مستلزمات النمو الاقتصادي ومقتضيات التطور الاجتماعي، حيث تشكل ركائز تكثيف الاستثمار العمومي وتعزيز القدرة الشرائية ودعم التصدير وتنويع مصادر النمو وتحسين مناخ الأعمال الأعمدة الصلبة لهذا التوفيق، ولاشك، السيد الوزير، أن رصد مبلغ 135 مليار درهم للاستثمارات العمومية، بزيادة 18% عن السنة الماضية وارتفاع الاستثمارات المباشرة للدولة من 5 إلى 45 مليار درهم بزيادة 25% يؤكد حرص الحكومة على إعطاء دفعة قوية للاستثمار العمومي لتحقيق وتيرة نمو سريعة، وتوفير مقومات التنمية المتواصلة، من خلال تسريع وتيرة الأوراش الكبرى في مختلف المجالات.

إنها التزامات جوهرية، السيد الوزير، لتأهيل وعصرنة القطاعات العمومية، كما أننا نتفهم فلسفة التخفيضات الضريبية الواردة في المشروع بالنسبة للضريبة على الشركات، وتعامل معها إيجابيا، كحلقة أساسية لإصلاحات متواصلة تحكمها رؤى واضحة في أفق إنهاء العمل بمختلف الإعفاءات غير المبررة والأظمة الخاصة وفتح الأفق لفاعلين يمتلكون القوة والمناعة الضرورتين للانخراط في نظام ضريبي سلس وتلقائي، ولا بد أن نجدد تأكيدنا على ضرورة ترسيخ قواعد العدل والتضامن في الاستفادة من ثمرات النمو، بتغليب تدابير التحفيز لا التمييز والحرص على التحصيل ومحاربة كل أشكال التملص وكل أشكال الغش.

السيد الوزير،

لقد ظلت التدابير الجبائية محط نقاش دائم ومتواصل، واليوم نجدد تأكيدنا على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الضريبية، لأن الإصلاح الضريبي الذي عرفته بلادنا، سواء على المدى المتوسط أو البعيد بني على اختيارات أساسية مبنية على توسيع القاعدة الضريبية، لا بد لكل التدابير والمقتضيات أن تظل وافية لها، على اعتبار أن ذلك يسمح بتوسيع قاعدة الملزمين، ويرفع من مستوى المداخيل، ويسمح أيضا - وهذا مهم جدا - بتخفيض الأسعار تدريجيا، وهو ما نعتبره في الفريق الاستقلالي تمرينا ذا أبعاد بيداغوجية، لها انعكاسات اقتصادية مهمة، لتحقيق المصالحة الكاملة بين الملزم والإدارة، شخصا ذاتيا كان أو معنويا، بناء على مركزات الإصلاح الهام للإدارة الضريبية، ومساطر التحصيل والمراقبة، ونحن نعتز اليوم - إلى جانب حلفائنا في الأغلبية - بتجاوب الحكومة مع التعديلات الجوهرية التي قدمناها في أفق تحقيق هذا التوجه.

بالكفاءة والوطنية الصادقة، كما ندعو الحكومة إلى توفير الظروف الملائمة لاشتغال هذه الأسرة، مسجلين مبادراتها الإيجابية ببناء عشرة آلاف سكن على امتداد أربع سنوات بالمؤسسات التعليمية بالعالم القروي لفائدة المدرسين، مما سيوفر ظروفًا نفسية واجتماعية مهمة لإنجاز مهماتها في ظروف أفضل، وكذا كل المبادرات الإيجابية التي يبذلها القطاع الوصي لإعادة تأهيل المؤسسات التربوية واندماجها وافتتاحها على محيطها، كما نعتبر - في الفريق الاستقلالي - تشجيع البحث العلمي ضرورة ملحة لوطننا، وتتمنى أن يكون قطب الرعي في البرنامج الاستعجالي لمنظومة التربية والتكوين، من خلال توفير ميزانية له، على الأقل بنسبة 1% من الناتج الداخلي الخام.

وعلى مستوى القطاع الصحي، نعتز بالجهود المبذولة التي يدعمها اليوم رفع الميزانية بنسبة 20%، حتى يتمكن من بلورة أهداف الإستراتيجية الوطنية لهذا القطاع. المبنية على أساس العلاج لكل المواطنين، واعتماد منهجية مبنية على مؤسسات علاجية كبرى في مختلف الجهات لتحقيق القرب من المواطنين وللقضاء على الوضع التمييزي بين هاته المنطقة وتلك، باعتبار المغاربة سواسية في الحقوق، كما في الواجبات، بالتركيز على العالم القروي ومواصلة إنجاز مخطط الصحة القروية باقتناء 50 وحدة طبية متنقلة، كما نسجل بإيجابية الإجراء الهام المرتبط بإعفاء الأدوية المخصصة لمعالجة داء السرطان من الضريبة على القيمة المضافة، مما سيسمح من تخفيف تكاليف العلاج بالنسبة لفئات هامة من المواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود.

السادة الوزراء،

السيد وزير المالية،

لقد أصبحت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجًا في مجال التجهيزات والخدمات، والأنشطة المدرة للدخل، وتقوية الكفاءات والقدرات المحلية، ونؤمن أن المشروع المعروض أمامنا، قد جعل منها ركيزة أساسية بإعطائها دفعة جديدة، خاصة في مجالي التعليم والصحة، ولا سيما أن مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مكنت من إنجاز 15 ألف و600 مشروعًا لفائدة ما يعادل 9 ملايين نسمة، ونعتقد أن المنحى التصاعدي للغلاف المخصص لها، والذي سيصل إلى 2,25 مليار درهم من الميزانية العامة، سيسمح من جعلها حافزًا لبلورة روح التضامن والتأسك الاجتماعي، ولتعبئة وطنية مواطنة في إطار رؤية شمولية قوامها مكافحة الفقر والإقصاء وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

لقد ظلت مشكلة السكن مطروحة ببلادنا، ونعتبرها من المشاكل المؤرقة، ولاشك أن الجهود الهامة لمواجهة الاختلالات التي يعرفها القطاع تستحق التنويه وكذلك الإشادة بالإجراءات التي حملها المشروع للحد من أيادي الفساد وسإسرة المضاربات وتمكين المواطنين الذين يقومون ببناء سكني رئيسية من خصم مبلغ الفوائد في حدود 10% من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة، خلال مدة 7 سنوات من تاريخ تسليم الرخصة، ونجدد دعوة فريقنا إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاستعجالية، ومن ضمنها

إننا، السيد الوزير، نعتبر إحداث صندوق خاص لدعم التصدير من أهم مقومات إغناش الاقتصادي الوطني، وأكدتم أن ذلك جاء مقرنًا بمخططات أخرى مهمة من ضمنها إصلاح تعريفه رسم الاستيراد، وتسهيل وتبسيط مساطر عمليات التجارة الخارجية، وتعزيز وسائل مراقبة الأرباح المحولة إلى الخارج وتشجيع رسملة المقاولات الصغرى والمتوسطة والزامية الإقرارات والقيام بالأداءات بطريقة الكترونية، وإصلاح واجبات التنبر.

السيد الوزير،

إن تقييم أي مؤشر اقتصادي، مهما كانت نجاعته، لا يقاس إلا بالانعكاسات الاجتماعية لهذا المؤشر، ونؤمن - في الفريق الاستقلالي - دومًا، أن تحسين الخدمات الاجتماعية ضمانة أساسية لاستقرار المجتمع ولبناء ثقافة الإيمان بالوطن وتقوية روح المساهمة في بنائه وجعل الأمل في توجهاته وآفاقه هي الحصانة الأساسية لمواجهة ظواهر كثيرة تورقنا جميعًا وتؤلمنا في الوقت ذاته.

إننا اليوم، نسجل للحكومة تجاوبها الإيجابي مع هاته الدعوة، دعوتنا للإصلاح الضريبي، من خلال إقرار البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين، بناء على التقرير الهام والواقعي للمجلس الأعلى للتعليم، الذي يدخل في باب التقييم الشمولي العميق وأيضًا من خلال الإستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة وانطلاق برنامج المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة لتوفير مستلزمات الاستشفاء للفئات المعوزة، الذي أشرف على انطلاقة من جهة تادلة أزيلال السيد الوزير الأول المحترم، الأستاذ عباس الفاسي.

السيد الوزير،

إن تعزيز المشروع لاعتمادات قطاع العدل بنسبة 22% يجعلنا نأمل أن يعرف هذا القطاع الهام، الذي يشكل ركيزة المجتمع، تطورًا في المجهودات المبذولة لجعله أكثر فعالية، وأساسًا للعدل الاجتماعي المبني على المساواة بين كل المواطنين أمام القانون، خاصة في ظل الإرادة الملكية السامية المتواصلة، والتي عبرت عنها كل الخطب الملكية السامية، وجددها جلالتة في رسالته السامية بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إن رفع اعتمادات وزارة التربية الوطنية بنسبة 23% مؤشر مهم لإصلاح هذا القطاع الحيوي، باعتباره صام الأمان لمستقبلها في ثوابتها وقبها وأخلاقيها، خاصة بعد الوضعية المقلقة التي أصبح يعيشها، والتي نسجل للحكومة جراتها بالكشف عن مكامن الخلل وإرادتها القوية في إصلاح قطاع التربية والتكوين، داعين الحكومة إلى تخصيص المؤسسات التعليمية من كل المخاطر التي تحدق بها من مخدرات وانحلال أخلاقي وبعض منعدي الضمير الذين يسيئون لصورة الأسرة التعليمية المشهود لأغلبها

ولابد أن نسجل، بإيجابية، الاعتمادات المرصودة لصندوق المقاصة، باعتباره معبرا عن حس وطني تضامني، حيث ستصل هذه الاعتمادات إلى 36 مليار درهم، وهو ما يمثل 4,5% من الناتج الداخلي الخام. والخلاصة أن تخصيص 53% من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية مؤشر إيجابي ومهم جدا.

أما فيما يخص الجهوية، فقد أعلن صاحب الجلالة، نصره الله، في الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، عن قراره السامي بإطلاق مسار جهوية متقدمة، تعتمد المقاربة التشاركية والديمقراطية في إعداد تصور هذه الجهوية، معلنا عن حرص جلالته على فتح نقاش وطني واسع وبناء بمشاركة كل المؤسسات والسلطات المختصة والفعاليات التمثيلية الحزبية والأكاديمية والجهوية المؤهلة، ونعز في حزب الاستقلال بهذه الخطوة، التي ظلت - دوما - حاضرة في مقررات مؤتمراتنا، وكانت من أهم توجهاتنا المستقبلية التي عبر عنها باستمرار - باسم الحزب - الأخ الأمين العام، الأستاذ عباس الفاسي، وكانت من بين أهداف التصريح الحكومي، واليوم عزها جلالة الملك، حفظه الله، بتصور واضح المعالم والأهداف، حين قال جلالته: "إن مشروع الجهوية إصلاح هيكلي عميق، يقتضي جمعا لبورته واضاحه، فطموحنا الكبير من هذا الورش الواعد هو ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز القرب من المواطن وتفعيل التنمية الجهوية المتدمجة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبلوغ هذه الأهداف، فإن هذا الإصلاح يجب أن يقوم على مرتكزات الوحدة والتوازن والتضامن، كما أن نجاحه رهين باعتماد تقسيم ناجح، يتوخى قيام مناطق متكاملة، اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا". السيد الرئيس،

لقد قدمت أمامكم قراءتنا لمشروع القانون المالي لسنة 2009، ونعز بكونها قراءة إيجابية لتجاوزها مع أغلب ما عبرنا عنه كفرق في إطار الأغلبية، ولانسجامها مع مرتكزات التصريح الحكومي ورهانات المرحلة، بتبني خطاب المكاشفة المبني على الصدق والأمانة والمسؤولية. ونعتقد، جازمين، أن مجلس المستشارين، بما له من خصوصيات في تكوينه، يجعل من مناقشة مشروع القانون المالي فرصة حقيقية للتقييم، ويعطي قيمة مضافة للمقاربات التي ينطلق منها إخواننا في مجلس النواب.

لقد كان حوارنا مع الحكومة غنيا ومفيدا وإيجابيا ومثمرا، في حرص تام على المصلحة العليا للوطن، وهي الروح التي تدفعنا اليوم إلى تأكيد مساندتنا لهذا المشروع وتصويتنا عليه بالإيجاب، خاصة أن الحكومة تجاوزت معنا بقبولها ل 14 تعديلا للأغلبية، ميزتها تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وتطوير التنمية الاجتماعية، متطلعين إلى أن نتجح بلادنا في تحقيق توقعاته، مجددين دعوتنا الدائمة لمواكبة البرلمان لتنفيذ الميزانية، ومواصلة إشراكه في تحضير المشروع القادم، لما لذلك من أثر إيجابي لمسناه هذه السنة بشكل جلي، ولاشك أن مشروع القانون المالي الحالي، جاء متزامنا مع استكمال

توسيع قاعدة العرض بتسريع وتيرة الإنجاز والتحكم في التكلفة وتعبئة العقار العمومي، في إطار وكالة عقارية، ما فتننا نطالب بها منذ عقود ومراجعة مساطر التعمير والبناء، ومواصلة دعم السكن الاجتماعي وبرامج معالجة إشكالية السكن غير اللائق والقضاء على مدن الصفيح.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارون،

إذا كانت الحكومة قد التزمت بوعدها خلال مشروع القانون المالي لسنة 2008 بتخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10%، واتخذت إجراءات طموحة لتكوين 15 ألف مهندسا سنويا في أفق 2010 و3300 طبيبا في أفق 2012، وحل إشكالية 1100 من حملة الشهادات العليا، بتوظيفهم وتوقع توظيف دفعة جديدة منهم وإحداث 12820 منصبا جديدا برسم المشروع المعروض علينا اليوم، سنتستفيد منه بشكل رئيسي القطاعات الأساسية على المستوى الاجتماعي، وإذا كانت الحكومة وفي إطار حوارها المسؤول والمبني على الواقعية قد تمكنت من الوفاء بالتزاماتها المعلنة مع حاملي الشهادات المعطلين، وفق ما توفر لديها من إمكانيات، فإننا - في الفريق الاستقلالي - إذ نشيد بهذا المجهود الوطني الهام، نؤكد حرصنا على دعوة الحكومة إلى المزيد من تكثيف ودعم آليات الشغل، بالمواكبة والعناية الدائمتين بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال مجهودات أكثر تنظيما وأهدافا محددة، من خلال تفعيل أجراً ميثاق المقاولات ووكالتها الوطنية إنجاز المهام التي حددها لها القانون لدعم وتحديث وتأهيل المقاولات المغربية التي تؤمن - جازمين - أنها منشغلة بخمس هواجس أساسية: القضاء، الإدارة، العقار، التمويل والحياتيات.

إننا ندعو الحكومة، السيد الرئيس، إلى مزيد من المبادرات لإيجاد حلول عاجلة للأعداد المتراكمة من شبابنا المعطل، باعتبارهم كفاءات يجب استثمارها لخدمة الأهداف التنموية المتواصلة لبلادنا، ولإرجاع الثقة والأمل إلى أنفسهم والاطمئنان على مستقبلهم.

ولا بد لنا، في ختام هذا المحور، أن نسجل بإيجابية مقرونة بالإشادة، استجابة الحكومة لمطلبنا الذي عبرنا عنه خلال مناقشتنا لمشروع القانون السنة الماضية، والتمثلة في اعتمادها لمقاربة جديدة تستهدف الفئات الأكثر احتياجا، وتوجيه تدخل الدولة للذين يستحقون ذلك حتى يتحقق المدلول الحقيقي للتضامن الاجتماعي، وهو ما عبرنا عنه داخل اللجنة، عند مناقشتنا للميزانية الفرعية لوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامه، حيث أكدنا على دور صندوق المقاصة في توفير التوازن الاجتماعي، كما أكدنا مساندتنا المطلقة لإصلاح هذا الصندوق، لكي يتجه إلى فئات المستحقين من الطبقات الشعبية، وأيضاً للمناطق المحددة بناء على معايير شفافة وموضوعية بخصوص المواد المدعمة.

لأسعار النفط والمواد الغذائية الذي عرفته الأسواق الدولية في الشهور الأخيرة.

وعلى المستوى الوطني، تستعد بلادنا لتنظيم الانتخابات الجماعية في شهر يونيو القادم، مع ما يتطلبه ذلك من مراجعة للضوابط والمقتضيات القانونية المؤطرة لهذه الاستحقاقات، انطلاقاً من اللوائح الانتخابية وتعديل مدونة الانتخابات، بما يضمن تخفيض سن الترشيح إلى 21 سنة، تنفيذاً للقرار الملكي السامي لتشجيع المرأة والشباب على المشاركة بآليات جديدة لتشجيع مساهمة المرأة في هاته الاستحقاقات، وكذلك الملاءمة مع المستجدات التي تملها التجربة العملية في ممارسة الديمقراطية المحلية والتراكمات الحاصلة في هذا المجال.

كذلك، جاءت الرسالة الملكية بمناسبة الذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان برفع التحفظات فيما يخص الاتفاقية ضد كل أشكال التمييز ضد المرأة، وهذا - مرة ثانية - يكرم المرأة المغربية.

إن مشروع قانون المالية، رغم طابعه الرقعي والتقني، فإنه يترجم التوجهات السياسية الحكومية، وبذلك تعد فرصة مناقشته محطة سياسية بامتياز، إلا أن مساءلة الجهاز التنفيذي في هذه المهام، المؤسسة التشريعية لا ينبغي اختزاله في هاته الفترة الوجيزة من السنة التشريعية، بل ينبغي إعمال هذا الاختصاص على امتداد السنة وكما يقتضي تحديث التدبير العمومي، من خلال إصلاح طرق إعداد وتنوع تنفيذ الميزانية العامة للدولة، لذا ينبغي التفكير سويًا للبحث عن الصيغ والآليات لتحقيق هذا المبتغى وتضمينها في قانون تنظيمي للمالية.

من هذا المنطلق، وحتى نكون منسجمين مع ما سبق أن عبرنا عنه، لكي لا نجد لكم في الفرضيات والتوقعات التي تمنيموها، لأننا إذا كنا نتابع الوضع الاقتصادي عن كثب، فإن ما يؤرقنا هي الأوضاع الاجتماعية والسياسية والآفاق غير الواضحة المعالم التي دخلتها بلادنا.

إن المهجبة المعمول بها في التعاطي في مشروع القانون المالي تدعونا إلى استحضار النتائج والمنجزات التي تتحقق خلال السنة التي نودع، قبل التطرق إلى المشروع في حد ذاته وإلى الآفاق المستقبلية، لهذا نغتمد - طواعية - هذا الأسلوب، وبالفعل إن المعطيات المتوفرة قبل نهاية السنة الماضية الحالية تؤثر على التطورات الإيجابية لعدة قطاعات، فالإقتصاد المغربي لم يبق مرهوناً بالحجم الذي كان عليه في العقود الأخيرة بالتساقطات المطرية والتقلبات المناخية، فنسبة النمو الداخلي غير الفلاحي أصبحت تفوق 6%، وذلك نتيجة للتحويلات البنوية التي تم اعتمادها وكذلك إلى بروز قطاعات جديدة واعدة، ونسجل في نفس السياق ارتفاع الاستثمارات بنوعها الخارجية والعمومية وتحويلات الجالية المغربية ومداخل السياحة وارتفاع الصادرات، ولاسيما مادة الفوسفات ومشتقاته، مما يعزز تغطية الواردات بالصادرات واستمرار ارتفاع أنشطة قطاع البناء والأشغال

مجلس المستشارين ل 12 سنة من إحداثه، وسيعرف خلال نهاية السنة المقبلة تجديداً لثلثه، الأمر الذي يجعلنا - في الفريق الاستقلالي - ندعو إلى تقييم شامل لتجربة 12 سنة من العمل إلى جانب إخواننا في مجلس النواب، لتحديد مكامن القوة ومواطن الضعف، من أجل عمل برلماني أكثر إنتاجية ومن أجل ظروف أسلم وأفضل للعمل التشريعي، وتفعيل آليات جديدة للعمل الدبلوماسي البرلماني، كالديبلوماسية الاقتصادية والديبلوماسية الحقوقية وغيرها، مستنيرين بالإشارات الملكية السامية البالغة الدلالة في افتتاح دورتنا التشريعية ومن ضمنها قول جلالتهم: " يتعين على الجميع ألا يدخر جهداً في جعل الانتخابات المقبلة استحقاقات تنموية، ليس مجرد رهانات سياسية، فالتحدي الانتخابي الفعلي يتمثل في كسب رهان التنافسية الحقة، القائمة على تعددية نوعية تنصب على مخططات تنموية مضبوطة، وليس مجرد تعددية شكلية مقتصرة على تضخم أعداد المرشحين والألوان والرموز، بدون أي تمايز نوعي في الاختيارات والبرامج" انتهى كلام جلالة الملك.

وفقنا الله لما فيه خير ومصالحة هذا الوطن العزيز، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد عبد الحق التازي، رئيس الفريق الاستقلالي، وأعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي، الدكتورة بوعيداد تفضلي أ.أ.أ.

#### المستشارة السيدة زبيدة بوعيداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني، باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، أن أتدخل في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2009، وأود في البداية أن أتقدم بخالص تشكراتنا إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإلى كافة الأطر العاملة إلى جانبه على المهجبة التشاركية التي اعتمدها في التعاطي مع هذا المشروع وعلى مدنا بمجموعة من الوثائق والمستندات والشروحات وعلى الجهود التي بذلها من أجل تيسير ولوجنا إلى مختلف المعطيات والتقارير، والتي بدونها يستعصي فك رموز وأرقام مشروع قانون المالية.

ومن باب التذكير، أشير أن تدخلنا هذا مشدود إلى مرجعيات وثوابت حزبنا - الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية - ويستحضر، في نفس الآن، التصريح الحكومي الذي صادفنا عليه، كأحد مكونات الأغلبية البرلمانية المسؤولة، بعد قرار المساندة النقدية الذي اتخذته أجهزتنا الحزبية، كما أن الظرفية والسياق اللذان يندرج ضمنهما هذا المشروع موشومان بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعدة بلدان من مختلف القارات، ناهيك عن الارتفاع المهول

العمومية، كما وصل قطاع الاتصالات والتقنيات الحديثة للتواصل تطوره لترتفع بذلك مداخله.

إن هذه النتائج الإيجابية ليست وليدة ظرفية اقتصادية مواتية عابرة أو مكافأة للعمل الحكومي طيلة سنة من العمل الحكومي، بل إنها ثمار الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدها بلادنا منذ 1998، هذه السنة التي تؤرخ لمنعطف سياسي كانت بلادنا قد دخلته، ولم تكن تلك المنجزات لتتحقق لولا المسؤولية التي تحملها الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحلفائه منذ حكومة التناوب التوافقي لإدخال البلاد في منطلق جديد لحكم المصالحة والثقة المتبادلة والتوجه نحو المستقبل.

إن ما نخجبه اليوم ما هو إلا ثمرة للإصلاحات التي عرفها المغرب في العقد الأخير، فإشاعة حقوق الإنسان وحرية التعبير والحقوق الثقافية في مقدمتها اللغة الأمازيغية ومكانة المرأة وأوضاعها وإقرار مدونة الأسرة وقانون الجنسية والتغطية الصحية الإجبارية ومدونة الشغل والعناية بالجالية المغربية بالخارج وإعادة هيكلة الحقل الديني وسياسة الأوراش والمشاريع الكبرى وغيرها من الإصلاحات، التي لا المجال ولا الزمان يتسعان لاستعراض مضامينها وتفصيلها.

إن الموقع المتقدم الذي أصبح المغرب - البلد العربي والإفريقي الوحيد - يتمتع به لدى الإتحاد الأوروبي، ليس وليد الصدفة، بل جاء اعترافا بما تم إنجازه من أوراش وإصلاحات وافتتاح بلادنا على مختلف التحولات والمستجدات العالمية والتشبع بالقيم الكونية مع الحفاظ على هويتنا الثقافية وقيمنا الحضارية وتشجيعا لبلادنا للمضي قدما على هذا النهج لاستكمال بناء المؤسسات وإقرار دولة الحق والقانون، في أفق إرساء دعائم مجتمع ديمقراطي وحداثي.

غير أن هذا الوضع، وإن كان مكسبا يفتح المجال للاستفادة من بعض الامتيازات، فإنه - في نفس الآن - التزام وطني يحتم التقيد بعدة ضوابط ومعايير معمول بها لدى ثاني أقوى اقتصاد في العالم.

من هذا المنطلق، فإن المغرب مطالب بتعميق مسلسل الإصلاحات بحكمة جيدة، حكمة اقتصادية وسياسية وتكريس الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وضمان حرية التعبير والتصدي للإرهاب والتطرف ومحاربة التهريب والمخدرات والهجرة السرية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إنه رغم المناخ العالمي المضطرب ورغم الانكماش الذي سيدخله الاقتصاد الدولي - حسب الخبراء والمختصين - جراء الأزمة العالمية الحالية، فالمغرب لن يتأثر كثيرا حاليا حسب المعطيات المتوفرة، وبالفعل فإنه رغم الظرفية الصعبة الناتجة عن الارتفاع المهول في أسعار المواد الأساسية، وخاصة الطاقة والمواد الغذائية في الشهور الأخيرة، فإن اقتصاد المغرب قد

تمكن من امتصاص هذه الصدمة - حاليا - وتجاوز هذه المرحلة بفضل مناعته المكتسبة من صدمة، وتدخلات صندوق المقاصة من جهة ثانية، للحد من تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، الأمر الذي نسجله إيجابا، إلا أننا نتساءل، ومعنا الرأي العام الوطني، عن الأسباب الكامنة وراء التأجيل المتكرر لإصلاح هذا الصندوق، حتى لا تستفيد منه إلا الفئات الاجتماعية الأقل دخلا، بدل ضخ أموال طائلة ليستفيد من دعمه من هم في غنى عن ذلك. إنه دعم منحرف، لا ينبغي الاستمرار فيه إلى ما لا نهاية.

لقد آن الأوان لتتحمل الحكومة مسؤوليتها بالقطع مع هذه الممارسة المكلفة واعتماد آليات جديدة لتنظيم الدعم وإيصاله لمستحقيه دون سواهم من المواطنين.

أما فيما يتعلق بمضامين المشروع الحالي، فإننا نثمن - مبدئيا - المقاربة الرامية إلى الاعتماد - أساسا - على الاستثمارات العمومية لتسريع وتيرة النمو وتشجيع الاستهلاك الداخلي لرفع الإنتاج وخلق فرص الشغل ومراعاة الثروة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

إن الرهان على الرأسمال الداخلي، ولا سيما العمومي منه، لا ينطلق من فراغ، بل أملتته الأرقام والنتائج المحصل عليها، إذ من المنتظر أن تبلغ الاستثمارات العمومية 135 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 18%، ويندرج في هذا السياق استكمال المشاريع المبرمجة ونهج سياسة الأوراش الكبرى، وذلك في مجالات البنيات التحتية من موانئ ومطارات وطرق سيارة وسكك حديدية والمخطط الأزرق والمدن الجديدة، أما الرهان على الاستهلاك الداخلي فإنه - رغم بعض المؤشرات من قبيل انخفاض نسبي البطالة والفقر وارتفاع الدخل الفردي - فإن ذلك يبقى محدودا، وكذلك الأمر بالنسبة للإجراءات المقترحة، إذ لا نعتقد أن الزيادة في التعويضات العائلية بما قدره 50 درهما للطفل الواحد أو رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص ب 5% السنة القادمة أو الرفع المتواضع من الحد الأدنى المعنى من الضريبة على الدخل أو إعفاء 250000 ملزم من نفس الضريبة ومثيلاتها من الإجراءات، ستمكن من رفع القدرة الشرائية للمستخدمين والموظفين وعموم المواطنين، بما يسمح بارتفاع في الاستهلاك الكمي والنوعي، ونفس الشيء يسري - بالتبعية - على دورة الإنتاج لتبقى هذه التدابير دون الواقع المنتظر، فهي في أحسن الأحوال تغطي الزيادات التي وقعت في بعض المواد والخدمات كالماء والكهرباء، على سبيل المثال لا الحصر.

إن الزيادة الحقيقية في الأجور والتعويضات والتخفيض الملموس من الضريبة على الدخل ورفع الحد الأدنى المعنى، بما يسمح بتوسيع شريحة المستفيدين ومواجهة الفقر ورفع التهميش وكل أشكال التمييز وفك العزلة عن المناطق المعزولة وإقرار عدالة اجتماعية لمن شأنها أن تساهم في كسب الرهان المنشود.

2012 للحد من نزيف الهذر المدرسي، بتوفير النقل المدرسي وتعزيز شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية وتقديم دعم مباشر للأسر المعوزة، وخاصة في المجال القروي، ضمانا لاستمرار تدرس بناتهم، على وجه الخصوص.

وفي مجال إنعاش الشغل، نتساءل عن برنامج تكوين 10 آلاف مهندس سنويا في أفق 2010 و3300 طبيب سنويا في أفق 2020 و10 آلاف مختص في العمل الاجتماعي في أفق 2012، فمعضلة التشغيل، وخاصة تشغيل حاملي الشهادات، عنوان على فشل السياسة التعليمية التي تستنزف موارد هامة من الميزانية العامة، والتي لا بد وأن تستجيب لمتطلبات سوق الشغل، وذلك بملاءمة برامجها ومناهجه مع المستلزمات التي تفرضها التحولات الاقتصادية وتحتها سياسة الانفتاح على العالم الخارجي والأسواق الدولية، في إطار اتفاقيات التبادل الحر التي تربط المغرب مع شركائه ومختلف المتعاملين معه.

كما أن رفع الطاقة الاستيعابية لمراكز التكوين المهني، مع ضمان تحسين المردودية لمن شأنها تعزيز الإجراءات السابقة الذكر، بتكوين الكفاءات الكفيلة بتغطية النقص الذي تعانيه بعض القطاعات الجديدة مثل الخدمات عن بعد والتكنولوجيات الحديثة والإلكترونيك وغيرها من المجالات الواعدة. ولتحسين المؤشرات الصحية، تم رفع الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة ب 20%، تنفيذ البرامج المسطرة، علما إننا نتطلع لدخول برنامج المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة حيز التنفيذ سنة 2009، لتتساءل في نفس السياق عن فئات أخرى من المجتمع المغربي لازالت خارج التغطية، وفي مقدمتها الفلاحون والطلبة الجامعيين، فأين نحن من ضمان التغطية الصحية ل 80 % من المواطنين الموعود بها؟

وإذا كنا قد استبشرنا خيرا بإعفاء الأدوية المخصصة لمعالجة داء السرطان من الضريبة على القيمة المضافة، فإننا نتطلع إلى أن يطال هذا الإجراء باقي الأمراض المزمنة والمرتبعة التكاليف، لكي تكون ديمومة هذا المدونة أكثر واقعية.

وسيرا على نفس النهج، ومن منطلق أعمال سياسة القرب، تمت برمجة عدة مشاريع رياضية وثقافية لفائدة الشباب، تمكنهم من مزاولة أنشطتهم المفضلة وتحسينهم من الانحراف وراء التيارات الهدامة وتفاديا للسقوط في براثن بعض الظواهر الاجتماعية السلبية، لهذا نتمن رفع الاعتمادات التي تعنى بقطاع الثقافة والرياضة، وذلك بالموازاة مع مواصلة المشاريع الوطنية.

وبخصوص السكن الاجتماعي، فإنه رغم تعبئة العقار العمومي بما يبلغ 3700 هكتار والتجهيز بثمن الكلفة وتوسيع قاعدة الضمان، علاوة على الإعفاءات والتخفيضات الضريبية والإغداق على بعض المنعشين العقاريين - دون سواهم - هدايا عقارية وامتيازات تضرب في العمق مبدأ تكافؤ الفرص، فإن العروض المتوفرة - على ندرتها - تبقى بعيدة المنال عن الطبقة الوسطى، فبالأحرى الفئات ذات الدخل المحدود.

لقد أدت الاختلالات البنوية على مر السنين، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وتواصل الضغط الضريبي وكذا تقلبات سوق الشغل، إلى انحدار الطبقة الوسطى، لدرجة جعلت خطاب العرش الأخير يتناولها من خلال الدعوة إلى "ضرورة أن يكون الهدف الإستراتيجي لكافة السياسات العمومية هو توسيع الطبقة الوسطى لتشكيل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع" انتهى كلام جلالة الملك.

لكننا مع الأسف- لم نلمس، من خلال مشروع قانون المالية هذا، هذه الترجمة لمضامين الخطاب الملكي السامي، ولا الإعلان، ولو على الخطوط العريضة لإقرار سياسة لدعم الطبقة الوسطى وتوسيع نواتها، عبر تحسين مدخولها وإمكانياتها ورفع قدرتها على الادخار في ظروف تتميز بارتفاع تكاليف العيش والإنفاق، خاصة في مجالات التعليم والصحة والنقل والسكن.

إن مؤشرات التنمية الأمية لازالت تصنف المغرب في مراتب، أقل ما يقال عنها، أنها لا تشرف بلادنا، فالمنتدى الاقتصادي العالمي صنف المغرب في الرتبة 127 فيما يتعلق بمجال المشاركة الاقتصادية وتكافؤ الفرص، الرتبة 125 بالنسبة لمؤشر المساواة في الدخل.

وكما جاء في تقديمكم، السيد الوزير، وبشكل واضح وجريء أن مؤشرات التنمية البشرية في بلادنا لا تزال دون طموحاتنا المشروعة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات جريئة حاسمة ومستعجلة.

ولعل رفع الغلاف المخصص للقطاعات الاجتماعية بما يناهز 12 مليار درهم يشكل 53% من الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2009، يندرج في إطار الوعي بحجم الخصاص الذي تعانيه هذه المجالات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

خلاف لما كان معمولا به في السابق، ووعيا من الحكومة بأهمية التخطيط على المدى المتوسط والبعيد، بدأ اعتماد الإصلاحات الهيكلية في ارتباط وثيق مع وضع الإستراتيجيات القطاعية لتحديد الأهداف وترتيب الأولويات وتعيين الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق المشاريع المبرمجة، وإن من شأن هذه المنهجية توضيح الرؤيا والآفاق لمختلف المستثمرين وكافة الفاعلين والمتدخلين.

ومن بين القطاعات التي يشملها هذا الأسلوب في التعاطي، قطاعات الفلاحة والماء والطاقة والفسفاط والتجارة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والخدمات عن بعد وغيرها من المجالات، التي سنتطرق لها ولتفاصيلها بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية لمختلف الوزارات.

وفي نفس السياق، لا يمكن لنا إلا أن نسجل الجهود المالية المبذولة لتدارك النقص الذي كان يحول دون الأجرأة الكاملة لأهداف مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وذلك برصد 43 مليار درهم لفترة 2008-

وكما جاء في خطاب صاحب الجلالة في 20 غشت، تخليدا لذكرى ثورة الملك والشعب هذه السنة، حيث قال جلالته: "لنا يتعين على الجميع التحلي باليقظة والحزم للضرب بقوة القانون وسلطة القضاء المستقل وآليات المراقبة والمحاسبة على أيدي المتلاعبين والمفسدين، لاسيما عندما يتعلق الأمر بقوت الشعب والمضاربات في الأسعار واستغلال اقتصاد الربيع والامتيازات الزبونية أو نهب المال العام، الاختلاس والارتشاء واستغلال النفوذ والغش الضريبي".

وفي هذا السياق، تندرج تقارير المجلس الأعلى للحسابات، والتي نعتبرها بمثابة نقلة نوعية نحو تأسيس حكمة تديرية للمال العام، ولهذا من الأجدر أن يتم تفعيل توصيات هذه التقارير وتحريك مسطرة المتابعة والمحاسبة كلما ثبت هدر أو اختلاس للمال العام لإرساء ثقافة عدم الإفلات من العقاب.

إننا نؤمن إيمانا راسخا أن بلادنا قد حققت تقدما على عدة مستويات، يدعونا إلى التفاؤل وإلى ترسيخ هذه المكتسبات وتحسينها من التراجعات التي قد تطالها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ونحن نتشبت بالوحدة الترابية وبمشروعنا للدفاع على الحكم الذاتي، وكذلك بما نلاحظ الآن من التكتلات الجهوية ذات الأهداف الاقتصادية والتنمية، التي أصبحت السبيل الوحيد لتقدم الشعوب وللتبادل الثقافي والاقتصادي، وفي هذا الإطار نحمل المسؤولين الجزائريين على ما يضعونه من عراقيل لمنع فتح الحدود والتعامل بين الشعب المغربي والجزائري، وهذا أصبح مطلبنا شعبيا على صعيد المغرب العربي.

إن المغرب قد خطى خطوات في ترسيخ الجهوية، ونحن نأمل على تقوية هذا التوجه وإعطاء الصلاحيات للجهة، سواء منها في إطار اللامركزية بصفة حقيقية، ونحن نستعد لإجراء الانتخابات الجماعية في شهر يونيو المقبل، مع ما يترتب عن ذلك من تجديد لمجالس العائلات والأقاليم والمجالس الجهوية، وصولا إلى تجديد ثلث مجلس المستشارين، لابد وأن نستحضر انتخابات 7 شتنبر 2007 والمشاركة الهزيلة التي عرفها هذا الاستحقاق لاستخلاص العبر والدروس لتصحيح الاختلالات والتعثرات التي لازالت تعترى الممارسة السياسية ببلادنا، وذلك بدءا بإعادة الاعتبار للمؤسسات الدستورية ذات المهام التمثيلية والتأطيرية للمواطنين، وفي مقدمتها الأحزاب والمنظمات النقابية وإرجاع الثقة للمواطنين ومصالحهم مع الشأن السياسي والكف عن الترتيبات السياسية الفوقية الجارية.

إننا في، الفريق الاشتراكي، ومن هذا المنبر، وكما جاء في البيان العام الصادر عن المؤتمر الوطني الثامن لحزبنا، نقول: إن هناك إصلاحات سياسية ودستورية لم تعد قابلة للتأجيل، الهدف منها تأمين المكتسبات

من هذا المنطلق، فإننا لا نرى مبررا مقنعا لتمديد الإعفاءات الضريبية في هذا القطاع، بل نطالب بفتح هذا الملف بكل وضوح وشفافية لتقييم مدى استجابة مختلف المتدخلين، والمنعشين العقاريين منهم تحديدا، لمضامين دفتر التحملات وبرامج العقدة، التي على إثرها تم منح الكثير من التسهيلات تحت غطاء التحفيزات والتشجيعات الضريبية.

ونشير في، نفس السياق، إلى أن المقاولات الصغرى والمتوسطة، رغم أنها إحدى المكونات الأساسية للنسيج الاقتصادي الوطني، فإنها لا تتوفر على القدرة التنافسية لولوج هذا القطاع. وعلى هذه الخلفية لابد من إجراء تفضيلية لفائدتها لكسب رهان تأهيلها لتقوية قدراتها التنافسية بما يفسح لها المجال للمساهمة في المجهود التنموي لبلادنا في هذا القطاع الحيوي.

أما فيما يتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن العبرة ليست بحجم المشاريع والرفع من عددها، بقدر ما هي بنجاعة ومردودية هذه المشاريع إعمالا للروح والفلسفة التي كانت وراء اعتمادها، أي مواجهة الفقر والهشاشة ومحاربة التهميش وخلق فرص الشغل من خلال الأنشطة المدرة للدخل لتوفير موارد عيش قارة.

إذا كان دعم الإنتاج التصديري والاستثمار والتدابير التحفيزية لرفع المردودية وتحسين التنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني، فإن ذلك ليمر، حتما، عبر إحداث صناديق ووكالات وغيرها من المؤسسات التي يوكل لها تدبير اعتمادات مالية مهمة، في استقلالية شبه تامة وتبقي بعيدة عن المراقبة والمساءلة البرلمانية المنوطة دستوريا بالمؤسسة التشريعية.

إن تنفيذ البرامج والاستراتيجيات القطاعية، يستلزم تحديث الإدارة برفع التعقيدات وتبسيط المساطر وإضفاء الشفافية على المعاملات وتكريس سياسة اللامركزية واللامركزية والتسريع بإصلاح قطاع العدل بما يضمن اتخاذ القرارات بكل استقلالية ونزاهة وتنفيذ الأحكام دون تماطلات ولا تعسفات، مع ضرورة توفير الموارد البشرية والتخصصات اللازمة وتعبئة الإمكانيات والوسائل الكفيلة بالتعاطي الناجع والسريع مع ملفات المتقاضين، مستثمرين كانوا أم مجرد مواطنين.

ومن زاوية أخرى، إذا كنا نتمن عموما هذا المنظور، أي نهج سياسة الإستراتيجيات القطاعية، فإننا نسجل عليه غياب الخيط الناظم بين كل هذه المشاريع الإستراتيجية، لأنها لم ترد ضمن نظرة شمولية مترابطة لبرنامج اقتصادي واجتماعي وطني، تنبأه وملتزم جميعا بالعمل على تنفيذه لتقويم الاختلالات القطاعية والمجالية ولتحقيق نمو متوازن ومنسجم لمجموع التراب الوطني.

ونلاحظ، كذلك، من باب ربط نجاعة البرامج والمشاريع بالنتائج وإرساء ثقافة المساحبة والتقييم والمساءلة على تدبير الشأن العام، نلاحظ غياب إستراتيجية واضحة لتخليق الحياة العامة وإرساء قواعد الحكامة للحد من هدر الفرص المتاحة والإمكانيات المتوفرة، وذلك بالموازاة مع محاربة الفساد والرشوة ومناهضة تجارة الانتخابات.

والمشروع الذي تحمله أو تتنبأ إليه هذه الميزانية، ورغم صعوبة الظرفية، ورغم التعقيدات التي تتراكم وتزداد يوميا، ورغم صعوبة التحكم فيها كذلك. ولذلك، فإنني سأنتقل من خلال، وأترك - طبعا - النقاش حول الميزانيات القطاعية في أوراق مستقلة قطاعية، سنقدمها إليكم كتابة، بمناسبة مناقشتها.

ولذلك، سأحاول أن أقصر هذه الورقة في أربعة محاور: المحور الأول، سميته "عشر سنوات تعززت، ويجب أن تستمر"، وهذا هو الرهان الذي أخذتموه.

المحور الثاني، إكراهات ظرفية وستكون هذه الإكراهات صعبة، أو ستكون أقل، إنما هناك إكراهات، يتوقع أن تكون صعبة، ولكن هناك قدرة على المواجهة، هذا قلمتوه. هناك قدرة على المواجهة، لا بد أن تؤكد على هذه المسألة، ولذلك سنتحدث في هذا الموضوع.

المحور الثالث، يتعلق بمشروع الحكومة، مشروع هذه الميزانية يعبر عن صمود كبير، وفي نفس الوقت، نشير إلى أن هناك نواقص، لا بد من أن يكون الوعي بها للتصدي إليها، فذلك المشروع طموح كبير بنواقص، لا بد من التصدي إليها.

المحور الرابع، سنحاول أن نقدم بعض المقترحات من أجل تحسين الأداء الحكومي، وبالأخص في علاقته مع مصلحة الجماهير ومع سياسة القرب. قبل ذلك، أريد أن أؤكد بأن وحدتنا، الوحدة الترابية لبلدنا يجب أن تكون في مقدمة الاهتمامات، كما كانت ويجب أن تعزز أكثر وأن تتقوى، لأن خصوصنا يترصون بنا الفرص، وما يقومون به اليوم - من أجل وقف كل ما تحقق في هذا المجال - يعتبر عملا خطيرا، لا بد من مواجهته، فهناك واجب الوحدة الوطنية والجهة الداخلية وتعزيز وتنفيذ كل الإمكانيات التي قد تساعد على تعزيز مكتسبات بلادنا، لإنهاء هذا المشكل المصطنع من أجل تحقيقه. والحكم الناتي كان صيغة حضارية ملائمة حقوقية، لم تكن مجردة عن تطور البلاد وعن تقديم حلول داخلية، بل جزء من صيرورة التغيير والتطور الحاصل، وبالأخص في مجال الجهوية واللامركزية.

فلذلك، نظن بأن ما يحصل الآن، وبدون شك، أن مسلسل اللقاءات سينطلق بعد تعيين الأمين العام للأمم المتحدة في الأسبوع الماضي، ولكن الجهود أو التحليل الذي تبع ذلك - من خلال الفريق الحكومي الذي تتبع هذه القضية - يحمل أملا كبيرا ويطمئن على أنه لن يتراجع، بل سنستمر، إن شاء الله.

لا بد أن نذكر، كذلك، بأن الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص في فلسطين، وفي غزة بالذات، يعرف هو بدوره وضعاً، لا بد لنا، كمغاربة، ولا بد لنا كدولة، كالتزاماتنا التاريخية، ونحن نترأس لجنة القدس، فلا بد أن لا نبقي بعيدين عن التطورات في هذه المنطقة وأن نحاول الضغط والدفع من أجل تحقيق السلم، وبالأخص أن آمال جديدة ظهرت في الأفق، بعد الانتخابات الأمريكية وبعد ما عرفه العالم من

الإيجابية المحققة وتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يعيد الثقة والأمل للحياة السياسية ويصون استقرار البلاد ويمكنها من وسائل مؤسسية تقيها من الهزات.

إلى ذلك الحين، نتمنى للحكومة كامل التوفيق والنجاح، وما تصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون المالية برسم سنة 2009 إلا دعم منا ومساندة للمجهودات التي تقومون بها. والسلام عليكم رحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا الدكتورة بوعبيد عن الفريق الاشتراكي، وأعطي الكلمة للسيد عبد اللطيف أوعمو عن فريق التحالف الاشتراكي، تفضلوا أستاذ.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي، في البداية، أن أبدي ملاحظة تتعلق بعملنا البرلماني والحكومي، فإذا كان الدستور خصص لقواعد مناقشة الميزانية وربطها - طبعا - بقواعد ثقة البرلمان في الحكومة والتصريح الذي تقدمه الحكومة إلى البرلمان، فلا بد أن في ذلك هدفا ومغزى يسعى إلى ترسيخ تقاليد الديمقراطية.

طبعا، مناقشة القانون المالي تستغرق الوقت الكثير، نظرا لصعوبته وتعقيداته. بقدر ما يكون السيد وزير الاقتصاد والمالية بكفاءة وقدرة وصبر وحكمة والقدرة على الإقناع وقبول رأي المعارضين وقبول التعرضات، فهو في الأخير يصل إلى صيغة تكاد تكون متوافق عليها بعد جهد مرير، وينتهي عمله عند هذا الحد لما يعود إلى مجلسي البرلمان ليستمع إلى مناقشة مخاض، دام أسابيع من أجل التصويت على ما تم الخلاصة إليه.

ونحن، الآن، نجد أنفسنا في غياب تام عن الحكومة ونحن أغلبية، لا نهى هذه الأوراق لأنفسنا وللبرلمان، بل نهىها للحكومة، حتى تكون واعية بالجهود المبذول وأن تكون، كذلك، عالمة بالدعم الذي تناله من أغليتها وأن تكون عالمة بأنه هناك معارضة تترقبها وتراقبها كذلك، وأن يكون كل واحد يجد نفسه في سياق المشروع الحكومي أو البرنامج الحكومي الذي نسعى إليه، أما الآن نحن نهى مناقشة عامة في أوراق مكتوبة في غياب الحكومة، وبقي السيد وزير الاقتصاد مشكورا متحملا لعبء هذا المهم الكبير، ينوب عن الحكومة بكاملها، و- في الواقع - أرى في هذا لا يساعدنا على النمو أو بناء تراكم في التقاليد، بالأخص التقاليد البرلمانية. نحن، يجب أن نحكمنا التقاليد ونستغني عن القوانين الداخلية، مع الأسف.

ملاحظة ثانية، أنه سأحاول، الورقة التي سأقدمها إليكم، السيد الوزير، ستبقى في حدود تقرير عام سياسي عن المجهود الذي بذلتموه

مرور عقد من الزمن على تجربة المغرب الجديدة تستوقفنا في حوار مع النفس والذات والمحيط. هذه تجربة مكنتنا - بكل موضوعية وتجرد - من مكتسبات هامة، سواء في المجال السياسي والحقوقى والإنساني والمجال الاقتصادي والاجتماعي، فهل نحن في طريق التحكم في تطور بلادنا وفي التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع والعلاقات التي تربط بالتحولات الكونية وتأثيرات العولمة؟

لا يمكن لنا إلا أن نبتج، ونحن نسجل تقدما ملموسا لمشروعنا الحدائى في الأسابيع الأخيرة من خلال توفير ضمانات أكثر من مساهمة النساء في العمل النسائي والجماعي بعد المصادقة على تعديل الميثاق الجماعي، الذي أتى بالشىء الكثير من أجل إيجاد الحل الملائم ودعم موقع النساء في تسيير الشأن المحلي، وتدعيم الديمقراطية المحلية.

تجربتنا تتعزز وتتقوى بهذه المكتسبات، وتجربتنا الإصلاحية والتقويمية كانت مكونا من مواجهة ظروف دولية صعبة في السنوات الأخيرة، وخاصة في السنة الحالية، لما عرفته من ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية الأساسية وأسعار البترول، ومكنتنا من التخفيف مما تراكم من سلبات في المجال الاجتماعي والمجالي طيلة عقود.

ولا بد من مزيد من احتضان التنمية البشرية وتوسيع سياسة القرب والحوار، ونود أن نسجل تمكن الحكومة من مواجهة إكراهات الظرفية الدولية وحفاظها على التوازنات الماكرو اقتصادية، وبشكل خاص، تحكها في نسبة التضخم، بفضل تدخل الدولة عبر بنك المغرب وعبر صندوق المقاصة، حفاظا على الحد الأدنى من القدرة الشرائية للمواطنين، وهو درس بليغ عشناه جميعا خلال هذه السنة، وعلينا جميعا استحضاره عند مقاربتنا لدور الدولة والسياسات العمومية وسياسة الدعم ومصير صندوق المقاصة، الذي يدور كثير من الجدل حوله في الوقت الراهن.

هذا الصندوق الذي استقر على ضرورة الاحتفاظ به وتطويره ومراجعة وسائل تدخله وتحديد الفئات التي يجب أن يستهدفها.

تجربتنا، أيها السادة والسيدات، مكنت بلادنا من نيل وضع متقدم في العلاقات في الاتحاد الأوربي، وضع يفتح آفاقا مشرقة ويجفزنا أكثر إلى ترسيخ وتوسيع قدراتنا في محيطنا القاري والجهوي، لتكون في مستوى المعايير الدولية، المتعلقة بالتنمية والاهتمام بشكل أقوى بقضايا الفئات الاجتماعية الواسعة، خاصة النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكل الفئات المستضعفة أو التي هي في الحاجة.

من هنا، يأتي تقييمنا الإيجابي لهذه التجربة، وعملنا يجب وبجانب حلفائنا من أجل استمرارها وتقدمها وتقويمها أكثر.

الإكراهات الظرفية الدولية والقدرة على المواجهة، يأتي مشروع القانون المالي في سياق ظرفية دولية متميزة، أساسا، بالأزمة المالية، التي بدأت تتحول إلى أزمة اقتصادية، وبدأت بيوادر أزمة الشغل البطالة وتقليص الاستهلاك وتراجع الاستثمار في اقتصاديات الدول الكبرى، وهو ما قد

انتكاسات وتراجعات، خصوصا على المستوى السياسي، وبالخصوص، كذلك، على المستوى الاقتصادي، فلا بد أن تكون سنة 2009 سنة تفعيل في كل هذه الأشياء، من أجل تحقيق هذا السلم أو - على الأقل - إعادة الأمل لانطلاق مسلسله بالشكل الذي يرضي الفلسطينيين أولا، ويرضي، طبعا، كل القوى التحررية في العالم التي تسعى إلى الديمقراطية.

فيما يتعلق، السيد الوزير، السادة المستشارون، اسمحو لي إذن، باسم فريق، التحالف الاشتراكي، في هذه المناقشة العامة لمشروع قانون مالية 2009، أن أعرض عليكم بعض الأفكار وملاحظاتنا، باعتبار القانون المالي يجسد السياسة الحكومية العامة والقطاعية.

وقبل الدخول في مناقشة المضامين الأساسية للمشروع، أود أن أهني السيد وزير المالية والاقتصاد وطاقه على الجهد الذي بذل في إعداد هذا المشروع، بقدر مهم من الإرادية والجرأة والرغبة في تحقيق الأفضل، رغم الإكراهات الظرفية الوطنية والدولية. هذا شيء ماشي تجميل ولا كلام، بل لمسناه.

كما نود أن نسجل تبني الحكومة لبعض مقترحاتنا وحتى مؤاخذاتنا، سواء تلك التي عبرنا عنها خلال مناقشة القانون المالي للسنة الماضية أو للسنة الجارية أو خلال اللقاءات التشاورية التي صاحبت إعداد هذا المشروع.

إنها منهجية جيدة وجديدة تؤسسونها، السيد الوزير، لحوار المؤسسات أساسا، وهذا ما نحن محتاجين إليه في بلدنا، لأن الأساس الحقيقي والمظهر الحقيقي للديمقراطية هو القدرة على الحوار بين المؤسسات والتشاور مع مكونات الأغلبية. منهجية ترسخ وتطور دور البرلمان، وهو، كذلك، لا بد أن يدخل في هذه الديناميكية الجديدة وتعطي معنى ملموسا للتحالف السياسي وتقوي التفاعل الإيجابي المفيد بين الحكومة، بين أغليبتها البرلمانية، وبينها وبين جميع مكونات البرلمان.

عشر سنوات من تجربة تستمر وتعزز، صحيح، يناقش التحالف الاشتراكي مشروع قانون المالية لسنة 2009 ضمن صيرورة يضعها في سياقها التاريخي الصحيح، وفي سياقها الظرفي العالمي والوطني.

فن حيث السياق التاريخي، يطرح السؤال حول مدى استمرار الحكومة في سياسة الإصلاح وتطوير تجربتنا الخاصة، التي انطلقت منذ عقد من الزمن بمشروع وطني ديمقراطي وحدائي، يقوده صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

إنه سؤال مهم بالنسبة إلينا، في فريقنا، باعتبارنا مساهمين في بلورة هذا المشروع وفي الدفاع عنه، وبصفتنا طرفا في الائتلاف الحكومي الساهر على تنفيذه، من خلال السياسات العمومية، فاستمرار هذا المشروع الوطني والحدائي وتقدمه هو الذي يحدد موقفنا من مشروع المالية الذي ناقشه.

يؤدي إلى أزمة اجتماعية معولة، ونتمنى ألا تنتهي إلى أزمة سياسية، يصعب التكهن بنتائجها الوخيمة على كل بلدان المعمور.

العالم يعرف تحولا عميقا في أفق يصعب تحديده، وعلينا مواكبة هذا التحول بحذر واستباق للنتائج، فبلدنا جزء من هذا العالم، ويتأثر إيجابا أو سلبا بتحولاته، وعلينا أن نستخلص الدروس من فشل تيار الليبرالية العمياء ومن اقتصاد السوق المطلق الذي أصبح يعبر - بنفسه - عن عيوبه حتى لدى مترجميه.

لقد أكدت التطورات الأخيرة التي تبعد الدولة وتطالب بإبعادها عن ضبط توازنات السوق يشكل خطورة أكيدة على الاقتصاد والمجتمع وقيام التضامن وإرادة التنمية.

لذلك، لا بد أن تستمر في الحرص على التنمية، وليس على السوق. أن تعمل على بناء الإنسان، وليس البضائع.

إنها مناسبة لنؤكد حرصنا على القطاع العام وتمسكنا بخيار تدخل الدولة، خاصة في القطاعات الإستراتيجية والخدمات العمومية، وهي مناسبة نعبر عن استغرابنا من الاستمرار في برنامج خصخصة المقاولات العمومية، في وقت تلجأ فيه قوى البلدان الرأسمالية إلى طلب تدخل الدولة ودعمها، إن لم نقل استعمال في حقها في التأمين واستعادة المركز القوي للدولة، ضمن التقييم والتنظيم، وفي وقت لم يتم فيه، بعد، وضع حصيلة تقييمية لعملية الخصخصة السابقة، لنعبر عن معارضتنا المطلقة لفتح أسرار شركة العمران وشركة بريد المغرب، وندعو بهذا الصدد إلى حوار وطني حول سياسة الإشراف على المؤسسات والمقاولات العمومية، في أفق تدبير أفضل لممتلكات ومساهمة الدولة.

كما ندعو إلى تقوية سياسة ضبط السوق وتقديم الدعم الضروري للقطاعات التي تتضرر من الأزمة.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لقد أثبتتم، من خلال قدرتكم على مواجهة إسقاطات الأزمة المالية الدولية خلال السنة الجارية، وهذا ما تؤكد المؤشرات التي زودتمونا بها والوثائق التي توصلنا بها، على سلامة الاقتصاد الوطني على العموم، وعلينا الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، سواء من خلال تدخلكم للحفاظ على استقرار نسبي للمواد الأساسية أو من خلال تنفيذ التزاماتكم في إطار حوار اجتماعي بزيادة - ولو متواضعة - في الأجور والأجور الدنيا وتخفيض السعر الأعلى للضريبة على الدخل، وغير ذلك من التدابير الواردة في مشروع هذا القانون، وقدمتم فرضيات مشروع قانون المالية بحذر كبير، وهذا ما يزيد التأكيد عليه من مزيد من الحيطة والحذر من تطور الأزمة وانعكاساتها، وفي نفس الوقت الاستفادة القصوى من جوانبها الإيجابية، ونتيجة الأزمة الدولية انخفضت أسعار المواد الأساسية وهبط سعر البترول بنسبة الثلثين، وقد تستفيد من ذلك خزينة الدولة.

إن قدرتنا على مواجهة الانعكاسات السلبية على اقتصادنا الحقيقي ترتبط بمدى استفادتنا من الجوانب الإيجابية ومناخ الاقتصاد الوطني وتنمية السوق الداخلية بتقوية القدرة الشرائية، ليس فقط للأجراء والموظفين، بل لكل الفئات الأخرى ذات الدخل الضعيف أو المتوسط أو بدون دخل فار، كما يتطلب جهدا أكبر في مجال التشغيل ومواجهة معضلات البطالة.

وإذا كانت سياسة الأشغال الكبرى ذات فوائد هامة على مستوى التجهيز والتشغيل، فإننا ندعو إلى توسيع هذه السياسة إلى أشغال كبرى جماعية قادرة على استيعاب أكبر عدد من اليد العاملة، خاصة في العالم القروي.

إن تقييمنا لأداء الحكومة خلال السنة الجارية، نعتبره إيجابيا على العموم، فلقد استمرت سياسة الإصلاحات في قطاعات حيوية، وحصل تقدم في مجال تخليق الحياة العامة من خلال إنشاء مجلس المنافسة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وتحسين النمو الغير فلاحي وفك الارتباط بينه وبين التقلبات المناخية وتحسين الموارد الجبائية وتم ربح رهان الرفع من مداخيل الضريبة على الشركات رغم تخفيض السعر من 35% إلى 28% ورغم التخوفات التي تم التعبير عنها في السنة الماضية.

وبالمناسبة، نؤكد أننا لا نساير دائما فكرة الكفاءات التي تكون بدون مردودية على الاقتصاد والمجتمع، كما لا نساير الزيادات، كيفما كان نوعها وشكلها، دون ضمان حصول مقابلها في المردودية الفعلية للمجتمع.

إن الحفاظ على سلامة الاقتصاد الوطني وعلى توازناته الكبرى مكسب ثمين في حد ذاته.

ونحن نقدر ونثمن هذا الجهد الذي نريد أن يؤدي إلى توازنات، نعطي لها أهمية كبرى - في فريقنا وحزبنا - وهي التوازنات الاجتماعية والمجالية، غير أن هذه المكتسبات الإيجابية، تقابلها - مع الأسف - سلبيات، لا بد من الانكباب عليها وتجاوزها، فقد كشف التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات على اختلالات كبيرة في تدبير مالية عدد هام من القطاعات العمومية والحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وهي اختلالات تعبر عن محدودية مجهود التخليق وضعف الحكامة في تدبير الشأن العام.

إنها اختلالات تنسف الجهد الذي تبذله الحكومة، سواء في السياسة العامة والقطاعية. إنها معاول هدم ما يتم إنجازها، ولها ارتباط مباشر بأفة الفساد، وضعف وازع المسؤولية واستمرار ظاهرة اللاتقاع.

على الحكومة أن تتخذ تدابير جريئة لمواجهة هذه الاختلالات ومحاسبة المسؤولين عنها، مهما كان موقعهم السياسي أو المالي أو المسطري.

دولة الحق والقانون تقتضي أن يخضع الجميع للقانون والمحاسبة، وننتظر من الحكومة الرد الفعلي القوي والفوري لتصحيح الإخلالات وحماية المال العام من التبذير والاختلاس وسوء التدبير.

مشروع طموح، رغم نقائصه.

ومختلف الرسوم - أزيد من نصف المداخيل الجبائية، بينما تمثل الضرائب نسبة أقل بكثير من النصف.

ومن جهة أخرى، فإن الموارد الاستثنائية مازالت تشكل نسبة هامة بحوالي 28%. وعلى مستوى النفقات، فإننا لا نسجل تغييرا كبيرا في بنيتها العامة، ما عدا التحسن الملحوظ في ميزانية الاستثمار التي وصلت لأول مرة إلى مبلغ 135 مليار درهم، وهو ما يعكس مجهودا إراديا للدولة لمواصلة الأوراش الكبرى المفتوحة وإنجاز أوراش أخرى، لكن لا بد أن نلاحظ أن هذا الرقم يتضمن مبلغ مالية هامة منقولة على حساب السنة الجارية، وهو ما يجعلنا نطرح - من جديد - مسألة الإنجاز الفعلي للاستثمارات المقررة والشروط التي تتحكم في تنفيذ الميزانية، حيث لا تتجاوز نسبة الإنجاز 70% في أحسن الأحوال، لأسباب مختلفة، منها المساطر البيروقراطية وضعف المتابعة وسوء التدبير.

إن ضعف نسبة الإنجاز أصبح معطى هيكليا، على الحكومة معالجته بسرعة، حتى لا تكون أمام أرقام ضخمة، دون نتائج ملموسة. يضاف إلى ذلك أن الغلاف المخصص للاستثمار يتضمن إعانات التجهيز ومختلف التمويلات، وهي أقرب إلى التسيير، منها إلى الاستثمار الفعلي المنتج للثروات وللمناصب الشغل.

ونود بهذا الخصوص أن نثير، مرة أخرى، مسألة مراقبة استثمارات المؤسسات العمومية، سواء من طرف أجهزة الدولة المتخصصة أو من طرف البرلمان، فرغم ما عرفه هذا الجانب من تحسن، مازالت المؤسسات العمومية أو كثير منها خارجا عن المراقبة الفعلية للبرلمان، وكذلك الشأن بالنسبة للصادق الخصوصية، مما يشوش على الشفافية، التي نعتبرها عنصرا أساسيا لحسن الحكامة والمردودية وحسن التدبير.

السيد الرئيس،

يتبنى مشروع قانون المالية على مجموعة من الفرضيات، تم بناؤها على معطيات مغايرة لمعطيات اليوم، فالمشروع اعتمد على 100 دولار كمتوسط لسعر البترول، وهو افتراض لا تؤكد مؤشرات سوق النفط حاليا، حيث نزل السعر إلى أقل من 40 دولار.

ليس هناك مؤشر لمعاودة ارتفاع ملحوظ للأسعار نتيجة الأزمة المالية، وما خلفه من انكماش الاقتصاد العالمي، رغم قرار (OPEC) الأخير بتخفيض إنتاجها بمليوني برميل يوميا، وهو قرار لا يراه الخبراء كافيًا لرفع أسعار البترول من جديد باعتبار انخفاض الطلب في السوق العالمية. كما يفترض المشروع سنة فلاحية متوسطة، والمؤشرات الحالية للمناخ تنبئ بموسم فلاحى جيد، قد يكون له أثر إيجابي على نسبة النمو، اعتبارا لثقل القطاع الفلاحي على اقتصادنا الحقيقي.

ويسود نوع من الاطمئنان في خطاب الحكومة بخصوص انعكاسات الأزمة الدولية على الاقتصاد الوطني، رغم قطاعات مهمة ستأثر بالتأكد، منها القطاع السياحي والاستثمارات الخارجية والصادرات الفلاحية

إن مشروع قانون المالية يحاول الانتقال من ترسيخ التوازنات الماكرواقتصادية، كمكسب ينبغي الحفاظ عليه، إلى إرساء توازنات اجتماعية ومجالية، وهذا ما طالبنا به سنوات عديدة داخل هذه القبة وخارجها. نلاحظ أن مفاهيم التنمية الاجتماعية والمجالية تؤطر مساحة هامة من هذا المشروع، وهو ما نعتبره تقدما ملموسا في السياسة الحكومية وفي خطابها وتجاوبها مع إلحاحنا المستمر على المسألة الاجتماعية والتخفيف من حدة التفاوتات المجالية.

إن اهتمام المشروع بالمسألة الاجتماعية يجسد تخصيص ما يزيد عن 53% من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية، ونسجل - بارتياح - المجهود الغير مسبوق المخصص لقطاع التربية الوطنية، لتمكين من إنجاز المخطط الاستعجالي، لتدارك التأخير الحاصل في نطاق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، كما أن مجهودا ملحوظا سيتم على مستوى قطاع الصحة العمومية، سواء على مستوى التجهيز أو التأطير، غير أننا ندعو إلى وضع جودة الخدمات الصحية في صلب اهتمامات القطاع الحكومي المعني، خاصة التغطية الصحية التي أصبحت إجبارية وتوفر موارد مالية مهمة للقطاع، لا بد أن تقابلها جودة خدمات المؤسسات الصحية العمومية، سواء على مستوى التشخيص أو العلاج أو قرب هذه الخدمات من المواطن، وفق خريطة صحية عادلة.

وضمن اهتمام المشروع بالتنمية المجالية، نسجل تزايد الاهتمام بالتعليم بالعالم القروي ومواصلة برامج التجهيز بالكهرباء والماء الشروب، والطرق والمسالك القروية وتوزيع جموي أفضل لبعض مشاريع الدولة، وكذلك تحويل مزيد من الاختصاصات للمصالح الخارجية للقطاعات الحكومية، وهذا ما يتطلب مضاعفة المجهود لتحقيق اللاتمرکز، الذي هو شرط أساسي لبناء اللامركزية.

إننا ندعم هذا الجهد بقوة، وندعو - في نفس الوقت - إلى حضور أكبر للبعد الجهوي في الميزانية العامة للدولة. إننا بصدد محاض لنظام جموي متطور ومتقدم، بارتباط مع الحل النهائي لقضيتنا الوطنية ومع تطوير تجربتنا الديمقراطية وترسيخ الديمقراطية المحلية، مما يفرض استحضار هذا المعطى عند صياغة مشروع المالية المقبل، لدعم الجهوية بالملموس وتوزيع أكثر عدلا وإنصافا لمشاريع الدولة على كل جهات المملكة، مع إعطاء أسبقية للجهات والمناطق التي ظلت شبه محرومة، إلى الآن.

وفيما يخص معطيات مشروع الميزانية، نلاحظ - على مستوى الموارد - تغييرا ملحوظا في اتجاه نوع من العدالة الضريبية، من خلال التعديل الذي عرفته الضريبة على الدخل، كما نلاحظ أن مداخيل الضريبة على الشركات أصبحت تفوق الضريبة على الدخل، وهو ما نعتبره تحولا مهما في بنية الضرائب، لكن - مع ذلك - نلاحظ من جهة أخرى أن الضرائب غير المباشرة مازالت تستأثر بحصة الأسد، حيث تشكل - مع الحقوق الجمركية

والمنجمية والمواد المحولة وتحويلات مواطنين المغاربة المقيمين بالخارج. لا بد من استحضار ذلك بجدية، فالاطمئنان له وقع نفسي إيجابي فعلا بدون شك، لكن المواجهة المعنوية غير كافية فانعكاسات الأزمة المالية مسألة مادية واقعية، إضافة إلى تأثيرها النفساني، والمواجهة ينبغي أن تتم على المستويين معا.

ونلاحظ، من جهة أخرى، أن المشروع لا يستحضر الوضع الجيد للمغرب في العلاقات بالاتحاد الأوروبي والانعكاسات المحتملة لهذا الوضع على اقتصادنا الوطني ومسار التنمية، وهو ما نعتبره إحدى نقاط هذا المشروع.

وسيدي الرئيس،  
من ضمن العناصر البارزة لهذا المشروع - إضافة إلى اهتمامه الملحوظ بقطاع التربية والتكوين، بارتباط مع البرنامج الاستعجالي - الاهتمام الذي تم إيلاؤه للفلاحة الوطنية ضمن انشغال متزايد بمسألة الأمن الغذائي وبالعالم القروي.

نحن ندعم هذا المنحى الإيجابي، الذي يجسده اهتمام مشروع قانون المالية، فالمسألة الفلاحية كانت بحاجة ماسة لمثل هذا الاهتمام، غير أنه لا بد أن نسجل بعض تحفظاتنا من فلسفة مشروع "المغرب الأخضر" الليبرالية في العمق، فهل يمكن - فعلا - أن ندبر القطاع الفلاحي الوطني بموروثه التاريخي وأمط الملكية المتعددة في البلاد والتعقيدات الاجتماعية المرتبطة به؟ هل يمكن تديره بعقلية المناقولة وحدها؟ من هم المستفيدين الفعليون من مشروع "المغرب الأخضر"؟ أليس كبار ملاكي المساحات المسقية والضيعات الكبرى وذوو رأس المال؟ ما موقع الفلاحين الصغار، وهم الغالبية؟ ما الهدف من هذا المشروع؟ إذن، أأن يتحولوا إلى مجرد خاسين جدد إذا ما تم تطبيق فكرة التجميع والتخصيص والشبكات في يد الخواص؟

ونلاحظ استمرار التملص والغش الضريبي، رغم المجهودات الحثيثة لمصالح الدولة المكلفة بالتحصيل واستمرار قطاعات غير مهيكلية، غير مساهمة في المجهود الوطني، رغم مداخيلها الهامة. نحن لا نقترح إنهاء هذا المسلسل وبلورة نظام ضريبي مستقر.

نحن نقترح إنهاء هذا المسلسل المتحرك الغير ثابت، والذي يحدث اضطرابا في استقرار المقاولات، وبلورة نظام - محله - ضريبي مستقر ونهائي، يحفز على الاستثمار ويدعم الاستهلاك ويساهم بشكل مباشر في توسيع قاعدة الطبقات الوسطى، التي دعا صاحب الجلالة إلى الاهتمام بها، ولا نلمس من مشروع قانون المالية الحالي، بهذا الخصوص، سوى التدابير الجزئية، تتعلق أساسا بالضريبة على الدخل، وندعو من جهة إلى تحسين مقاربتنا للمسألة الاجتماعية.

إن اختيارنا كمدافعين عن الفئات الفقيرة، ومنهم فقراء الفلاحين، تدعونا إلى تسجيل تحفظ، تفرضه علينا الوضعية الحقيقية لفلاحتنا بارتباطها مع تقاليدنا وأعرافنا ووضعية الملكية في البلاد. تحفظ ودعوة الحكومة إلى عدم الانسياق مع روح المناقولة في قطاع غير مؤهل لذلك في مجمله لتدبير مقاولاتي، خصوصا أن هناك عدة تجارب، بدأت كلها بالفشل، بل أدت إلى تعقيد القطاع الفلاحي بكافة مكوناته، فصعب الخروج منها، ونتمنى أن يكون مشروع "المغرب الأخضر" إحدى الوسائل التي ستخرجنا من هذا المأزق.

إن الفلاحين الفقراء في حاجة إلى احتضان الدولة، وليس إلى الملاك الكبار، بحاجة إلى دعم مباشر من الدولة - مالي وتقني - وإلى تقليص دورة التسويق والحد من تسلط الوسطاء وليس إلى تحويلهم إلى إجراء أو ناشطين على هامش الاقتصاد الفلاحي، الذي يراد به أن يكون رأساليا

ونقترح، بهذا الخصوص، تنسيق المتدخلين في هذا القطاع وتقليص عددهم وإحداث ميزانية اجتماعية بجانب الميزانية الاقتصادية وتوفير كل الإمكانيات المالية والبشرية للقطاع الحكومي المعني، لفائدة وتنسيق التدخلات في المجال الاجتماعي.

الآن، هناك كثير من المتدخلين. عملية التنسيق ستؤدي إلى تفتيت المجهود وغياب آليات التوافق والتكامل، كذلك يصعب الوصول للأهداف، ولا يعقل أن لا يحظى قطاع التنمية الاجتماعية سوى ب 2.2% من الميزانية العامة للدولة، وهو قطاع يمس 80% من المغاربة، في حين نتحدث على 53% في الميزانية للقطاع الاجتماعي، والحال على أن الهيكل أو الوزارة المعنية ليس لها من حقها في هذه الوزارة إلا 2.2%.

وأكثر قربا من المواطنين وأكثر انسجاما مع توجيهات جلالة الملك وطموحاته ومع البرامج المعلنة لمكونات الأغلبية وأكثر ارتباطا بواقع وقضايا طموحات الأغلبية الساحقة من شعبنا.

سيدي الرئيس،

أختم؛

إن تقييمنا للمشروع المعروض علينا هو تقييم إيجابي على العموم، وملاحظتنا لا تنقص من أهميته، ولا نقصد التشكيك فيه، بل من السابقين إلى دعمه، لأنه لمسنا النتائج، ولا النقص من كفاءات الفريق الحكومي الذي ندعمه وندعوه إلى مزيد من الاجتهاد والجرأة والفعالية ليكون أكثر جدارة بثقة قائد البلاد، صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، وثقة القوة السياسية الوطنية والديمقراطية المشكلة له والمدعمة له وأكثر قوة على تحدي الإكراهات والرهانات والسير بمشروعنا الوطني الديمقراطي الحدائي إلى الأمام، ويجد - كذلك - مصدره وثقته الكبرى ودعمه لثقة الجماهير المكونة للشعب المغربي.

وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا الأستاذ أوعمو.

بهذا التدخل ديال السيد رئيس الفريق الاشتراكي، كان لنا مسك الختام ديال الجلسة المسائية، وأذكر المجلس الموقر أن لنا موعدا مع جلسة صباحية يوم الاثنين على الساعة التاسعة والنصف لاستكمال المناقشة العامة، وبعدها يكون موعد مع رد الحكومة والتصويت على الجزء المتعلق بالمداخيل.

وشكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

ويشكل قطاع الحرف ثقلا كبيرا، سواء من الجانب الاقتصادي، ما ندعو إليه هو سياسة القرب وتمتع وإشعار المواطنين بالمجهود الذي تبذله الحكومة وحصته في هذا المجهود، لذلك، دعونا إلى مقاربة القرب وتوسيعها أكثر، فلذلك فإن الحرف، سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، هو قطاع غير منظم بشكل عقلائي، مما يجد من مردوديته وقدرته على المساهمة الفعالة في التنمية. ونقترح بهذا، الخصوص، إيجاد إطار مؤسسي يعيد النظر في تنظيم الحرف، فالعزف المهنية تجمع رجال ونساء الأعمال والحرفيين والحرفيات والعاملات والخليط من الحرف داخل غرفة صناعية تجارية، يأكل الكبير الصغير بدون نتائج، لابد من إعادة النظر في هذا الوضع، حتى يستشعر التاجر الصغير، الفلاح الصغير، الحرفي الصغير، البائع المتجول على أن له موقع وله عناية مؤسسية وإطارية في المجتمع. كما أنه سيكون من المفيد تنظيم الباعة المتجولين في قطاع، له وجود في فضاء الأنشطة الغير المنظمة، وهي كثيرة في التجارة الداخلية.

ويعتبر اقتصاد الربيع إحدى المخلفات الماضية الذي لم تجد الحكومة بعد المساس به رغم انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني، فنظام الرخص والامتيازات، رخص المقالع والنقل وغيرها مازالت تعطى، لم يعد له مكان في المغرب الحديث، في مغرب اليوم الذي يبذل نفسه اقتصاديا، ويبذل نفسه مقاولاتيا، ويبذل نفسه اجتماعيا، ونقترح إنهاء هذا الوضع بخلق إطار قانوني جديد، مبني على الشفافية والكفاءة والمردودية، خاصة في مستوى التشغيل والمساهمة الجريئة، وهذا ما سيضمن انخراط الجميع في ديناميكية التنمية ودينامكية البناء للوطن.

إنها بعض المقترحات التي ارتأينا الإدلاء بها بمناسبة هذه المناقشة لدعم الأداء الحكومي في السنوات المقبلة، ليكون أداء أكثر فعالية ومردودية